

١
شروط

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تحرير : الخميس ١ محرم سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ١ كانون الثاني سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٥٩٩

الفهرس

صفحة	
٢	قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٧٦ قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية
١٢	قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ قانون الاستملاك
٢٠	قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الشركات
٢٢	قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٦
٣٣	اتفاقية نقل جوي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية البرازيل الاتحادية

تطبعة القراء المساهمة الأردنية

هنا من الأهل

خدمه العلم والخدمة العلميه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٧٦

قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

القوات المسلحة	القوات المسلحة الاردنية وتشمل جميع التشكيلات والوحدات العسكرية البرية والجوية والبحرية واية قوة اخرى تقضي الضرورة انشاءها
القيادة العامة	القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية
الوزير	وزير الدفاع او من ينيبه خطياً
القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة
رئيس هيئة الاركان	رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة
خدمة العلم	الواجبات المترتبة على كل اردني وفق احكام هذا القانون
المكلف	كل اردني ترتبت عليه خدمة العلم وفق احكام هذا القانون
المجنّد	كل من انتسب باختياره للقوات المسلحة لمدة معينة وبالشرط التي تضعها القيادة العامة
الاحتياطي	كل اردني ترتبت عليه واجبات خدمة الاحتياط وفق احكام هذا القانون
الخدمة الفعلية	الخدمة التي يقضيها المكلف في القوات المسلحة.
الخدمة الاحتياطية	الواجبات المترتبة على كل اردني اتم الخدمة الفعلية مكلفاً او مجنّداً وفق احكام هذا القانون وقانوني خدمة الضباط وخدمة الافراد المعمول بها

دفتر الخدمة	الدفتّر الذي يعطى للمكلف او المجنّد من قبل القيادة العامة ويحتوي على التفاصيل المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعاييات التي تصدر بمقتضاه بما في ذلك تفاصيل الخدمة في القوات المسلحة
المجموعة	مجموع المكلفين من مواليد سنة واحدة ويجوز تقسيمها الى دفعات وفق ما تقرره القيادة العامة
التغير العام	وضع جميع موارد المملكة وامكانياتها البشرية والمادية في خدمة المجهود الحربي .
المديرية	مديرية التجنيد والتعبئة العامة او اية مديرية تملّ شملها .
المدير	مدير التجنيد والتعبئة العامة
الضابط	كل من كان حائزاً على رتبة ضابط بارادة منكنة سامية وفق احكام خدمة الضباط المعمول به .
الفرد	كل من كانت رتبته اقل من رتبة ضابط وفق احكام قانون خدمة الافراد المعمول به .
الفحص والحصر والتدقيق	الاجراءات والتحقيقات التي تقوم بها اللجان المختصة المشكلة بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة والتعاييات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك اللجان الطبية لتقرير اوضاع المكلفين والاحتياط .
السنة	السنة بحسب التقويم الشمسي .

المادة ٣ - أ - يكلف بخدمة العلم كل اردني ذكر يكمل الثامنة عشرة من عمره عند نفاذ هذا القانون .
ب - ينتهي التكليف بخدمة العلم المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة عندما يبلغ المكلف الاربعين من عمره .
ج - مع مراعاة ما ورد في هذا القانون، تبدأ اجراءات التكليف بخدمة العلم في اليوم الاول من الشهر الاول من السنة التي يكمل فيها الاردني الثامنة عشرة من عمره .

المادة ٤ - لا يجوز لاي مكلف ان يلتحق باجهزة الامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة قبل ادائه لخدمة العلم الاممواقة المديرية .

المادة ٥ - أ - مدة خدمة العلم سنتان تبدأ من تاريخ التجنيد والاتحاق بمراكز ومعاهد القوات المسلحة وتشمل المدة التي يقضيها المكلف في التدريب والعمل في الوحدات العسكرية .
ب - لا يحتسب من مدة الخدمة المفروضة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة :
١ - اية مدة يقضيها المكلف في السجن او الحجز المعلق نتيجة حكم قطعي صدر بحقه .
٢ - اية مدة يقضيها المكلف في اجازات مرضية نتيجة اصابة نشأت له عن اهماله او تعمدته .
٣ - اية مدة يقضيها المكلف فاراً او متغيباً دون اذن او اجازة رسمية .

المادة ٦ - أ - لتحديد تاريخ ولادة اي مواطن لغرض لداء خدمة العلم يتبع مايلي :
١ - يعتبر التاريخ المثبت في سجلات وزارة الصحة او الاحوال المدنية لولادة اي مواطن هو تاريخ ولادته الحقيقي .

هكذا من الأشهل

٢ - يقدر سن المواطن الذي لا يعثر على أي قيد لولادته في السجلات المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة من قبل لجنة طبية عسكرية يشكلها القائد العام أو من ينيبه ويكون قرار تلك اللجنة قطعياً غير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية كانت أم إدارية .

ب - إذا أقيمت أي دعوى لتصحيح اسم أو عمر أي مواطن ذكر فعلى المحكمة إبلاغ المديرية كطرف مدعى عليه في تلك الدعوى .

المادة ٧ - تعتبر خدمات الفئات التالية المبينة اذناه تنفيذاً لخدمة العلم .

أ - الضباط والأفراد العاملون في القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني نفاذ هذا القانون

ب - الأفراد الذين سبق وعملوا في القوات المسلحة أو الأمن العام أو المخابرات العامة أو الدفاع المدني

ج - طلبة الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة والأمن العام .

على أنه يشترط أن يكون الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة قد أمضوا مدة لا تقل عن سنتين في الخدمة تلقوا خلالها التدريب العسكري المقرر . فإذا نقصت مدة الخدمة عن سنتين حسب لهم المدة التي أمضوها من مدة خدمة العلم المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٨ - يعنى من خدمة العلم :

أ - من لا تتوفر فيه شروط الباقية لتلك الخدمة وفقاً للأنظمة والتعليمات الطبية المعمول بها في القوات المسلحة وبقرار من اللجنة الطبية العسكرية المختصة .

ب - من أجلت خدمته ثلاث سنوات متتالية لأسباب صحية إذا ثبت بقرار من اللجنة الطبية العسكرية أن مرضه غير قابل للشفاء .

ج - الابن الوحيد لوالديه أو لوالده أو لوالدته أحياء كانوا أم أمواتاً .

د - بقية الأولاد لوالدين أو لوالد أو والدة استشهد أو مات لها ولدان أثناء قيامهما بواجب الوظيفة

المادة ٩ - أ - تؤجل خدمة العلم في وقت السلم :-

١ - لطلبة المدارس الثانوية أو ما يعادلها داخل المملكة أو خارجها شريطة أن لا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على واحد وعشرين عاماً .

٢ - لطلبة المعاهد (دون المستوى الجامعي) أو ما يعادلها داخل المملكة أو خارجها والتي يكون الالتحاق بها بشهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ولا تزيد مدة الدراسة فيها على سنتين شريطة أن لا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل في هذه الحالة على الأربعة وعشرين عاماً أو إلى أن يتخرج من المعهد أيها سبق .

٣ - لطلبة الكليات الجامعية التي لا تزيد مدة الدراسة فيها على أربع سنوات داخل المملكة أو خارجها على أن لا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ستة وعشرين عاماً أو إلى أن يحصل على الدرجة الجامعية الأولى أيهما سبق .

٤ - لطلبة الكليات الجامعية التي تبلغ مدة الدراسة فيها خمس سنوات فأكثر داخل المملكة أو خارجها على أن لا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً أو إلى أن يحصل على الدرجة الجامعية الأولى أيهما سبق .

٥ - لأية مجموعة من المكلفين لا تتمكن القوات المسلحة من استيعابها على أن تستدعى هذه المجموعة لأداء الخدمة في أقرب فرصة ممكنة .

٦ - لكل مكلف يثبت بالفحص الطبي من قبل اللجنة الطبية العسكرية المختصة أنه مصاب بمرض أو عاهة تمنعه مؤقتاً من أداء الخدمة وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات الطبية المعمول بها في القوات المسلحة ، على أن ينتهي التأجيل بزوال أسبابه .

٧ - لكل مكلف حكم عليه بعقوبة مائة للحرية طيلة مدة تنفيذ تلك العقوبة وكذلك الموقوف من قبل السلطات المختصة طيلة مدة توقيفه .

ب - إذا بلغت من الطالب الحد الأقصى المنصوص عليه في البنود (١ و ٢ و ٣ و ٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة أثناء العام الدراسي استمر تأجيل تجنيده حتى نهاية ذلك العام .

ج - لغايات هذا القانون لا تعتبر الدراسة في الجامعات والمعاهد عن طريق الانتساب سبباً من أسباب تأجيل خدمة العلم .

المادة ١٠ - أ - تزود وزارة التربية والتعليم المديرية باسماء الكليات والمعاهد والمدارس التي تعتبر في مستوى الكليات والمعاهد والمدارس المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة السابقة .

ب - على الطالب الذي زالت أسباب تأجيل تجنيده إبلاغ المديرية أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأردنية في الخارج بذلك ، أما بالحضور شخصياً أو بكتاب البريد المسجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال سبب التأجيل لائحاً بالإجراءات اللازمة لتجنيده .

المادة ١١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من المادة التاسعة تبدأ دعوة المكلفين من الطلبة في اليوم الأول من الشهر التاسع من السنة التي تزول فيها أعتادهم .

المادة ١٢ - يشترط لتأجيل خدمة العلم للمكلفين من الطلاب من أجل إكمال دراستهم الجامعية في داخل المملكة أو خارجها ما يلي :-

أ - أن يكون الطالب قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة في نفس السنة التي يطلب فيها تأجيل خدمته .

ب - أن لا يكون قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره في الأول من أيلول من السنة التي حصل فيها على الثانوية العامة .

ج - أن يبرز وثيقة تثبت قبوله في إحدى الجامعات أو المعاهد .

د - أن تكون الجامعة أو المعهد الذي سيلتحق به من تلك الجامعات والمعاهد التي وردت في قوائم وزارة التربية والتعليم المشار إليها في المادة (١٠) من هذا القانون أو من الجامعات والمعاهد التي توافق عليها تلك الوزارة .

هكذا من التأجيل

المادة ١٣- ١ - لا يجوز لأي طالب أن يلتحق بأحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس بالملكة أو خارجها أو يبقى فيها بعد اكتماله السابعة عشرة من عمره ما لم يكن قد حصل على دفتر الخدمة .

ب - يحظر على الكليات والمعاهد والمدارس في المملكة قبول أي طالب أكمل السابعة عشرة من عمره للالتحاق بها ما لم يكن حاصلا على دفتر الخدمة .

ج - لا يجوز تسجيل أي طالب في أول مراحل الدراسة بالكليات والمعاهد التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة الحادية والعشرين في اليوم الأول من شهر ايلول من العام الذي يلتحق للدراسة خلاله ما لم يكن قد أنهى واجب خدمة العلم .

د - لا يجوز لأي طالب الالتحاق في أول مراحل الدراسة بالكليات أو المعاهد داخل المملكة أو خارجها التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة الحادية والعشرين في اليوم الأول من شهر ايلول من العام الذي يلتحق للدراسة به ما لم يكن قد أنهى واجب خدمة العلم .

المادة ١٤ - لا تؤجل خدمة العلم لأي طالب حصل على الدرجة الجامعية الأولى .

المادة ١٥ - على كل أردني ذكر أكمل السابعة عشرة ولم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره بعد العمل بهذا القانون أن يتقدم إلى المديرية أو إلى مركز التجنيد المختص ومعه ما يثبت شخصيته لتسليم (دفتر الخدمة) .

المادة ١٦ - يحال المكلف على الاحتياط بعد تأديته لخدمة العلم إلا إذا رغب المكلف في أن يجند في القوات المسلحة ووافقت القيادة العامة على ذلك .

المادة ١٧ - يعتبر الضباط المتقاعدون والمستقيلون والذين أنهت خدماتهم من القوات المسلحة لأي سبب من الأسباب ضباط احتياط على أن يستثنى منهم من سرح لعدم لياقته الصحية .

المادة ١٨ - يعتبر ضباط الصف والجنود المجندون المتقاعدون أو المستقيلون أو المسرحون من القوات المسلحة ضباط صف وجنود احتياط شريطة أن يكونوا قد تجندوا لمدة تعادل مدة خدمة العلم وعلى أن يستثنى منهم من سرح لعدم لياقته الصحية .

المادة ١٩ - تنتهي مدة خدمة الاحتياط لضباط الاحتياط :-

أ - لدى اكتمال السن المبينة تاليا أو بعد اكتمالهم خمس سنوات خدمة احتياط أيهما سبق :-

ملازم أو ملازم أول	٤٠ سنة
نقيب أو رائد	٤٥ سنة
مقدم أو عقيد	٥٠ سنة
عميد أو لسواء	٥٥ سنة
فريق أو فريق أول	٦٠ سنة

ب - من يثبت عدم لياقته الصحية لأداء خدمة الاحتياط .

المادة ٢٠ - تنتهي مدة خدمة الاحتياط لضباط الصف والجنود الاحتياط :-

أ - ١ - لدى اكتمال أي منهم الأربعين سنة من عمره أو بعد أدائه لعشر سنوات خدمة احتياط أيهما سبق إذا كان غير مهني ،

٢ - لدى اكتمال أي منهم الخامسة والأربعين سنة من عمره أو بعد أدائه لعشر سنوات خدمة احتياط أيهما سبق إذا كان مهنيا .

ب - من يثبت عدم لياقته الصحية لأداء خدمة الاحتياط .

هكذا من الأشهل

المادة ٢١ - بالرغم مما ورد في المادة (٢٠) من هذا القانون يجوز في حالتي الحرب والطوارئ دعوة من انتهت خدمته الاحتياطية من ضباط الصف والجنود ممن لم يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٢٢ - يستدعى الاحتياط إلى الخدمة الفعلية في القوات المسلحة في أي من الحالات التالية :-

أ - للتدريب سنويا لمدة لا تقل عن شهر واحد .

ب - لحضور الدورات التأهيلية في مدارس القوات المسلحة المختلفة للمدة المقررة لكل منها .

ج - لسد النقص في القوات العاملة لمدة لا تزيد على سنة قابلة للتجديد سنة واحدة أخرى .

د - لتجربة التدابير المتخذة للتغير العام أو التغير الخاص في منطقة معينة أو في جميع أنحاء المملكة .

ه - في حالة الحرب أو الطوارئ .

المادة ٢٣ - أ - يستدعى الاحتياط في الحالات المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، ج) من المادة السابقة بأمر من القائد العام وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير والسبب الوارد في الفقرة (ه) بقرار من مجلس الوزراء يقترب بالارادة الملكية السامية .

ب - يكون تأجيل استدعاء الاحتياط أو تمديد مدة خدمته من نفس الجهة التي قامت باستدعائه .

المادة ٢٤ - لا يجوز استبقاء أي موظف أو مستخدم أو عامل من قوة الاحتياط في وظيفته أو عمله بعد صدور أمر استدعائه بمقتضى احكام هذا القانون وعلى الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى واصحاب الاعمال الساح لأي موظف أو مستخدم أو عامل لديهم من تلك القوة للالتحاق بوحدة من يوم صدور أمر استدعائه ، كما ويرتب على الجهات المذكورة إبلاغ القيادة العامة فوراً عن كل شخص من رجال الاحتياط يعمل لديهم ويمتنع عن تنفيذ أمر الاستدعاء .

المادة ٢٥ - أ - على الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى واصحاب الاعمال الاحتفاظ لمن يستدعى لأداء خدمة العلم أو خدمة الاحتياط من موظفيها أو مستخدميها أو عمالها بوظيفته أو بعمله أو بما هو مساو له في الراتب أو الأجر طيلة مدة وجوده في الخدمة . على أنه يجوز تعيين آخرين بدلا منهم بصفة مؤقتة إلى أن ينتهوا من أداء خدماتهم الاحتياطية .

ب - يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا وتضاف المدة التي يقضيها في الخدمة العسكرية إلى مدة خدمته في وظيفته أو عمله لأغراض المكافأة والتقاعد وغيرها من الحقوق والامتيازات الناشئة عن الوظيفة أو العمل .

المادة ٢٦ - أ - يعاد المستخدم أو العامل إلى وظيفته أو عمله المحتفظ به بمقتضى المادة ٢٥ من هذا القانون إذا طلب ذلك خطيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه ، ويجب اعادته إلى عمله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب على أنه إذا أصبح غير لائق للخدمة بسبب عجز أصابة أثناء العمليات الحربية أو من جراء قيامه بواجبات الخدمة العسكرية وكان باستطاعته القيام بعمل آخر متوفر فيعاد له على أن يراعى اسناد العمل الذي يتناسب ووظيفته الأصلية من حيث المستوى والراتب :-

ب- اذا رفض صاحب العمل اعادة المستخدم او العامل بعد تسريحه عد ذلك فصلا للعامل وعلى صاحب العمل في هذه الحالة ان يدفع له التعويض او المكافأة التي يستحقها بمقتضى احكام قانون العمل المعمول به بالاضافة الى اية حقوق اخرى يربتها القانون المشار اليه .

ج- اذا لم يقدم المستخدم او العامل طلبه للعودة الى وظيفته او عمله خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة او لم يتسلم عمله خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الامر له بتسلم عمله جواز لصاحب العمل رفض طاب اعادته ما لم يكن التأخير ناشئا عن عذر مشروع .

المادة ٢٧ - أ - يتقاضى موظفو ومستخدمو وعمال الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات الاخرى الملتحقون بخدمة الاحتياط رواتبهم من الجهة التي كانوا يتقاضونها منها اذا كانت الدعوى لأغراض التدريب او ممارسة تدابير النفي العام او الخاص ولمدة لا تزيد على شهرين ، على ان تدفع لهم القوات المسلحة الرواتب المقررة لأقرانهم من نفس رتبهم العاملين او المجندين في القوات المسلحة للمدة التي تزيد على ذلك .

ب- الملتحقون بخدمة الاحتياط من غير المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة يتقاضون رواتبهم من القوات المسلحة على ان تكون مساوية للرواتب التي يتقاضاها اقرانهم من نفس رتبهم في القوات المسلحة .

المادة ٢٨ - للوزير الحق في دعوة الاحتياط من مواليد سنة واحدة او عدة سنوات للتحقيق من مدى لياقتهم للخدمة ولاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل دعوتهم عند توفر اي من الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٩ - يعتبر اعضاء قوة الاحتياط مبلغين رسمياً بعد نشر امر الدعوة - مبيناً فيه الزمان والمكان - في صحتين محليتين على الاقل واذا حته من اذاعة المملكة للمرات وبالطريقة التي تراها القيادة العامة مناسبة وكافية لايصال امر الدعوة الى ضباط وافراد تلك القوة .

المادة ٣٠ - أ - يسمح للمكلف بمغادرة المملكة بعد حصوله على اذن من المديرية ولا يمنع هذا الاذن الا لمن استثنى من خدمة العلم او اعفي منها او تأجلت خدمته وفق احكام هذا القانون .

ب- يسمح للضابط او ضابط الصف والفر من قوة الاحتياط بمغادرة المملكة الا اذا قرر القائد العام خلاف ذلك في الحالات وضمن الشروط التي يراها ضرورية ومناسبة .

المادة ٣١ - يخضع للقوانين والاورام والتعليمات المعمول بها في القوات المسلحة كل من :-

أ - يستدعي لاداء خدمة العلم أثناء تأديته لتلك الخدمة .

ب- يستدعي من قوة الاحتياط للخدمة ابتداء من الوقت المحدد لتواجده في المنطقة العسكرية المطلوب لها وحتى انتهاء استعداداته وكذلك كل من تخلف منهم عن تنفيذ طلب الاستدعاء في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٢ - لا يجوز استخدام اي شخص ذكر بعد اكتماله الثامنة عشرة من عمره لدى اية جهة او ابقاؤه في وظيفته او عمله او منحه ترخيصاً في مزاولة اية مهنة حرة او قيده في جدول او سجل المشتغلين او المرخصين بها ما لم يكن قد ادى الخدمة الفعلية او اجلت له او استثنى او اعفي منها .

هكذا من الأشهل

المادة ٣٣ - أ - للمكلفين الذين اجلت خدمتهم بسبب عدم تمكن القوات المسلحة من استيعابهم الحق بالتقدم للتوظيف في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة وتسلم وظائفهم واعمالهم الى ان يستدعوا للخدمة .

ب- يكون للمكلفين الذين انبوا خدمة العلم الاولية في التعيين في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة .

المادة ٣٤ - تطبق احكام قانون التقاعد العسكري المعمول به وقت حدوث الاصابة على المكلفين الذين يصابون بسبب الخدمة او في اثناء تأديتهم لها بمقتضى احكام هذا القانون وذلك بغض النظر عن مدة خدمتهم .

المادة ٣٥ - اذا اعيد اي ضابط او فرد احتياط متقاعد الى الخدمة بسبب اعلان حالة الطوارئ تضاف مدة خدمته هذه الى خدماته السابقة المقبولة لغايات التقاعد اذا كانت أكثر من ستة اشهر متواصلة ، واذا نقصت مدة خدمته عن ستة اشهر متواصلة فنصرف له عند انتهاء خدمة الاحتياط التي دعي اليها مكافأة تعادل ٢٠٪ من مجموع رواتبه التقاعدية وعلاواته عن المدة التي قضاها في الخدمة .

المادة ٣٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر كل من تخلف بدون عذر مشروع عن الحضور امام اية لجنة من لجان الفحص والحصر والتدقيق عند دعوته اليها بمقتضى احكام هذا القانون او اي نظام او امر صادر بموجبه .

المادة ٣٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة كل من تخلف بدون عذر مشروع عن الحضور للالتحاق بخدمة العلم خلال عشرة ايام اذا كان داخل المملكة وثلاثين يوماً اذا كان خارجها اعتباراً من تاريخ البدء بدعوة مجموعته او دفعته من المكلفين او من تاريخ زوال اسباب تأجيل خدمته .

المادة ٣٨ - اذا تخلف اي مكلف عن الحضور للالتحاق بخدمة العلم في الموعد المحدد له ، وتقدم بعد ذلك للالتحاق بها ، او قبض عليه وكان قد تجاوز سن التكليف لخدمة العلم عند تقديمه او القبض عليه فيعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات .

المادة ٣٩ - اذا زالت اسباب تأجيل الخدمة لاي مكلف وتحققت لديه بعد زوالها اسباب اخرى توجب تأجيل خدمته مرة ثانية بمقتضى احكام هذا القانون ولم يتقدم الى الجهة المختصة بتعيينه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال الاسباب الاولى للتأجيل بدون عذر مشروع ، يعتبر متخلفاً عن الالتحاق بخدمة العلم ويعاقب بالحبس مدة تعادل ضعفي المدة التي استمر تخلفه خلالها على ان لا تزيد مدة العقوبة على ثلاث سنوات ولا تقبل خدمته الا بعد محاكمته وتنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه .

المادة ٤٠ - اذا عطل اي شخص اي عضو من اعضاء جسمه او الحق الضرر او الاذى بأي جزء منه ، سواء قام بذلك بنفسه مباشرة او بواسطة اي شخص آخر او بمساعدته وبأية صورة من الصور ، بقصد اعفائه من خدمة العلم يعاقب هو والشخص الاخر ان وجد بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات ، ويجند لخدمة العلم بعد تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه .

المادة ٤١ - اذا قدم اي مكلف شخصا آخر بدبلا عنه الى المديرية او الى اية جهة تابعة لها او الى اي شخص يقوم بتطبيق هذا القانون وتنفيذ احكامه باية صورة من الصور لاجراء الفحص على الشخص البديل او للاحاقه بخدمة العلم بدبلا عن ذلك المكلف نفسه او لاتخاذ اي اجراء آخر من الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب كل من المكلف والشخص البديل بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات . ويجند المكلف لخدمة العلم بعد تنفيذ العقوبة التي حكم بها عليه اذا كان في ذلك الوقت ملزما بتقديمها . ولا تكون الخدمة التي يقدمها الشخص البديل عن المكلف مقبولة لاي غرض من الاغراض .

المادة ٤٢ - اذا قدم اي شخص اوراقا او وثائق او مستندات مزورة او استعمالها في سياق تطبيق احكام هذا القانون باية صورة من الصور ، او استخدم اية حيلة او وسيلة خادعة او مضللة للحصول على اي استثناء او اعفاء او تأجيل من خدمة العلم بصورة كلية او جزئية ، او للحصول على تمديد اعفائه او تأجيل خدمته تلك ، او للتوصل الى اي حق او امتياز لاحق له فيه بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٤٣ - كل من قدم او اعطى معلومات او بيانات غير صحيحة عن اي مكلف او شهد على تلك المعلومات او البيانات او ايدها باية صورة من الصور ، وكان من شأنها لو قبلت ان تؤدي الى اعفاء المكلف من خدمة العلم ، او تأجيلها له او استثنائه منها او انها قبلت وادت الى ذلك الاعفاء او التأجيل او الاستثناء ، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٤٤ - من تخلف عن الحضور لاداء خدمة الاحتياط بدون عذر مشروع ، وكانت الدعوة لها بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٢٢) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة ؛

المادة ٤٥ - من تخلف عن الحضور لاداء خدمة الاحتياط بدون عذر مشروع وكانت الدعوة لها بموجب الفقرتين (ج) و (د) من المادة (٢٢) من هذا القانون ، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين ؛

المادة ٤٦ - من تخلف عن الحضور لاداء خدمة الاحتياط بدون عذر مشروع ، وكانت الدعوة لها بموجب الفقرة (هـ) من المادة (٢٢) من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ؛

المادة ٤٧ - كل من غادر المملكة او حاول مغادرتها خلافا لاحكام المادة (٣٠) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ؛

المادة ٤٨ - كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون او الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا ، او بالعقوبتين معا .

المادة ٤٩ - ليس في هذا القانون ما يمنع الحكم على اي شخص يقدم للمحاكمة بمقتضاه بالعقوبة الاشد التي يفرضها اي قانون اخر على الجريمة ذاتها التي قدم ذلك الشخص للمحاكمة بسببها .

المادة ٥٠ - تجرى محاكمة الاشخاص على الجرائم المنصوص عليها في المواد من (٣٦) الى (٤٩) من هذا القانون امام مجلس عسكري ؛

هكذا من الأشهل

المادة ٥١ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك : -

أ - البيانات والمعلومات التي يترتب على المكلفين وضباط وافراد القوه الاحتياطية تقديمها والواجبات المفروضة عليهم وعلى اية جهة اخرى رسمية كانت او غير رسمية لتنفيذ احكام هذا القانون .

ب - الاحكام والاجراءات والتفاصيل الخاصة بدفتر الخدمة .

ج - تنظيم اعمال التجنيد بما في ذلك دعوة المكلفين وفحصهم طبيا وتجنيدهم وتدريبهم ورتبهم ورواتبهم وتعويضاتهم .

المادة ٥٢ - يلغى

أ - قانون ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ - والتعديلات التي طرأت عليه .

ب - قانون القوه الاحتياطية للجيش العربي الاردني رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٧ والتعديلات التي طرأت عليه .

ج - اي قانون او تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون

المادة ٥٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٥/١٢/٧

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام خالد الحاج حسن	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--	--	---	---

وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------------------	--------------------------------	---

وزير الداخلية لروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
-----------------------------------	--	--	--	---------------------------------

وزير الصناعة والتجارة رجائي المشرف	وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير العدل ناجي حسين الطراوله	وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عناد الجلازي
--	--	---------------------------------	-------------------------------------	---

نص المرسوم رقم ١٧٧/١٢/١٩٧٥

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٦

قانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الاستملاك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لتلكمات والعبارات التالية المعاني المبينة ازاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

العقار : قطعة الارض الواحدة او مجموعة قطع الاراضي المتجاورة التي يملكها شخص او اشخاص على الشيوع ولو كان بينها ارض يملكها الغير وتشمل البناء والعقار با التخصيص وجميع الحقوق العينية المتعلقة بالارض بما في ذلك حقرق الانتفاع والاجارة واي جزء مما تقدم :

الطريق : اي طريق او شارع او زقاق او ممر او معبر او جسر او درج وتشمل الخنادق والمجاري والعبارات والخدائق والارصفة والميادين والساحات وجزر السلامة والنوارات والجدران الاستنادية كما تشمل حرم الطريق المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون .

المستملك : اي شخص اعتباري يحوله القانون حق طلب الاستملاك .

المشروع : اي مشروع يقرر مجلس الوزراء ان تنفيذه يحقق نفعاً عاماً .

الاستملاك : نزع ملكية عقار من مالكه بمقتضى احكام هذا القانون .

ضريبة التحسين : الضريبة التي تفرض بمقتضى احكام هذا القانون على العقار الذي ارتفعت قيمته بسبب المشروع .

البلدية : اية بلدية مشكلة وفق احكام قانون البانيات وتشمل المجالس القروية .

الجنة : اي من اللجان المشكلة وفق احكام هذا القانون .

المادة ٣ - لا يستملك اي عقار الا لمشروع يحقق نفعاً عاماً ولقاء تعويض عادل .

المادة ٤ - يجوز ان يشمل الاستملاك عقاراً يزيد على حاجة المشروع الاولى اذا كانت المساحة المطلوب استملاكها ضرورية لبلوغ الغاية من المشروع في المستقبل .

المادة ٥ - اذا كان الاستملاك من اجل فتح او توسيع طريق فيجوز ان يشمل حرماً للطريق مساحات اضافية من العقارات المجاورة للطريق بعمق لا يزيد على خمسة عشر متراً من كل جانب .

المادة ٦ - أ - على المستملك ان ينشر اعلاناً في الجريدة الرسمية يعلن فيه عزمه على التقدم الى مجلس الوزراء بعد مرور خمسة عشر يوماً بطالب اعطاء القرار باستملاك العقار الموصوف في الاعلان وان مشروعه هو نافع العام .

ب - بعد انتهاء المدة المبينة في الاعلان يقدم المستملك طلباً لمجلس الوزراء مرفقاً بكشف تقديري لمجموع تعويض الاستملاك وبمخطط العقار المطلوب استملاكه وبما يثبت مقدرة المالك على القيام بالمشروع .

المادة ٧ - أ - لمجلس الوزراء اذا اقتنع بمقدرة المستملك المالية وان تنفيذ المشروع يحقق نفعاً عاماً ان يقرر استملاك العقار المطلوب ويعتبر القرار الصادر بينه قاطعة على تحقيق النفع العام ولا يخضع لاي طريق من طرق الطعن وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

ب - لمجلس الوزراء بناء على طلب المستملك اذا كان احدى الوزارات او الدوائر او المؤسسات الحكومية او البلديات ان يقرر استملاك العقار المستملك في اي وجه آخر من وجوه النفع العام خلاف النفع العام الذي كان العقار قد استملك من اجله . ولا يعتبر القرار الصادر بهذا الشأن قراراً بالاستملاك شريطة ان لا يؤثر ذلك التغيير على مقدار التعويض المقرر .

المادة ٨ - بعد صدور قرار مجلس الوزراء على المستملك ان يقدم الى مدير تسجيل الاراضي المختص قرار مجلس الوزراء ومخطط الاستملاك وعلى مدير تسجيل الاراضي ان يضع اشارة على قيد العقار الذي تقرر استملاكه وان يمنع عن اجراء اية معاملة عليه فيما عدا معاملات الانتقال الا بموافقة المستملك ويشترط ان لاتصلح الموافقة الا بعد الفصل في مقدار التعويض الواجب دفعه .

المادة ٩ - أ - يعتبر مالكا للعقار من كان العقار مسجلاً باسمه في دائرة التسجيل واذا كان العقار غير مسجل فيعتبر مالكا واضع اليد عليه بتاريخ نشر قرار مجلس الوزراء على ان لا يحجب ذلك بحق اي شخص يرغب في اقامة الدعوى فيما بعد على من ذكر مدعياً انه صاحب الحق في التعويض المقرر .

ب - تفصل المحكمة المختصة في الملكية في حالة وجود خلاف بشأنها .

المادة ١٠ - أ - في حالة وجود اشخاص ذوي استحقاق على العقار بسبب حق غير واجب التسجيل في دائرة التسجيل او البلدية يترتب على مالك العقار ان يجر المستملك خطياً بأسمائهم وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر قرار الاستملاك كما يجوز لصاحب الحق ان يقوم بذلك خلال المدة المذكورة .

ب - لا يثبت مثل هذا الحق ما لم يكن لدى صاحبه عقد خطي ثابت التاريخ قبل قرار الاستملاك .

ج - اذا كان الحق واجب التسجيل في البادية ولم يسجل او اذا لم يتوفر اي من الشرطين المذكورين في الفقرتين السابقتين فيكون مالك العقار وحده مسؤولاً عن دفع التعويض الذي يستحقه اي من اصحاب الحقوق والمنصوص عليه في المادة ١٧ / أ / من هذا القانون .

المادة ١١ - أ - تؤلف لتقدير التعويض العادل لجان بدائية واستثنائية وتحدد مهامها بقرار من مجلس الوزراء .

هكذا من الأشهل

- ب- ١ - تؤلف اللجنة البدائية من قاض لا تقل درجته عن الدرجة الرابعة رئيساً ومن موظفين لا تقل درجة اي منهما عن الخامسة احدهما من موظفي دائرة الاراضي والمساحة عضوين .
- ٢ - تؤلف اللجنة الاستثنائية من قاض لا تقل درجته عن الدرجة الثانية رئيساً ومن موظفين لا تقل درجة اي منهما عن الدرجة الرابعة احدهما من موظفي دائرة الاراضي والمساحة .
- ٣ - يعين رؤساء واعضاء احتياط في اللجان البدائية والاستثنائية لتكملة النصاب في حالة غياب احد رؤسائها او اعضاء اللجان وللاشتراك في اللجنة عند نشأت الاراء .
- ج - لا يجوز ان يكون عضواً في اللجنة من كان مالكا للمعار المستملك او كانت له بأحد المالكين صلة قريى او مصاهرة من الدرجة الرابعة .
- د - يجوز رد رئيس واعضاء اية لجنة في الحالات التي يجوز فيها رد القضاء ويقدم طلب الرد الى وزير العدل ليفصل فيه ويكون قراره الصادر بهذا الشأن قطعياً .
- هـ - تتعقد اللجنة في المكان والزمان اللذين يعينهما الرئيس وتصدر قراراتها بالاجماع او بالاكثرية وفي حالة نشأت الاراء يدعو الرئيس احد الاعضاء الاحتياط للانضمام الى اللجنة لتصدر قرارها .
- و - للجنة اجراء الكشف على المعار المستملك ولها ان تستأنس برأي اهل الخبرة لتقدير التعويض اذا رأت ضرورة لذلك .
- ز - تجري اللجنة التقدير دون حضور ذوي العلاقة الا ان هؤلاء ان يقدموا وثائق ومعلومات تؤيد وجهة نظرهم كما ان اللجنة ان تستدعي ايا منهم لتكليفه بتقديم وثائق او معلومات ترى لزومها لتقديمها .

المادة ١٢ - أ - على المستملك بعد انقضاء المدة المذكورة في المادة العاشرة ان يطلب الى اللجنة البدائية تقدير التعويض العادل للمعار المستملك .

- ب - اذا لم يتم المستملك بطلب تقدير التعويض خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء للمالك ان يطلب من اللجنة البدائية تقدير ذلك التعويض .
- ج - تقدم الطلبات الى اللجنة البدائية بواسطة مدير التسجيل المختص وتسجل في سجل خاص .
- د - على اللجنة البدائية ان تقدر التعويض خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الطلب اليها .
- هـ - تنشر قرارات اللجنة في الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية واحدة على الاقل .

المادة ١٣ - أ - للمستملك او للمالك حق استئناف قرار اللجنة البدائية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر قرار اللجنة البدائية في الجريدة الرسمية .

- ب - اذا كان المالك قاصراً او فاقد الاهلية فيجوز لوصيه او ممثله القانوني بموافقة القاضي الشرعي القبول بالتقدير فاذا امتنع القاضي عن الموافقة فعلى الوصي او الممثل القانوني ان يستأنف قرار التقدير .
- ج - تستأنف حكماً قرارات تقدير التعويض الجاري لمعار تكون ملكيته محل نزاع .
- د - يتم الاستئناف للجنة الاستئنافية باستدعاء معلى يقدم بواسطة مدير التسجيل المختص وبحق الخصم ان يطلع على الاستدعاء وان يقدم رداً عليه وذلك خلال اسبوعين من تاريخ ورود الاستدعاء .

هـ - يرد الاستئناف الذي يقدم بعد مضي المدة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المسادة

و - على اللجنة ان تفصل في الاستئناف المقدم اليها خلال خمسة واربعين يوماً من تاريخ تقديمه ولها ان تؤيد او تزيد او تنقص التقدير المستأنف ولها ان تستدرك الاخطاء والنواقص والسهو الحاصل من اللجنة البدائية .

المادة ١٤ - أ - تكون جميع قرارات تقدير التعويض المكتسبة الدرجة القطعية غير قابلة لنظر اي مرجع وتعتبر كأنها احكام قضائية وتنفذ بالكيفية التي تنفذ بها الاحكام القضائية :

ب - اذا كان المستملك بلدية فيصير تنفيذ القرارات الصادرة ضدها وفق احكام قانون دعاري الحكومة رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٣ واي تشريع آخر يعدله او يمل عمله :

المادة ١٥ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة اذا كان الاستملاك لمشروع اسكان حكومي او كان لفتح او توسيع طريق فيقطع مجاناً ما لا يزيد على ربع مساحة الارض ويدفع التعويض لما زاد على ذلك ، على ان يدفع التعويض عن كامل كل ما هو ملحق وثابت بالارض كالأبنية والاشجار :

ب - يشترط في مشروع الاسكان الذي تقطع من اجله المساحة المبينة في الفقرة السابقة من هذه المادة ان يشتمل على طرق تبين على المخطط التنظيمي للاستملاك الذي يقدم الى مجلس الوزراء ويكون المستملك ملزماً بتنفيذ ذلك المخطط بعد صدور قرار الاستملاك :

ج - اذا استملك ربع مساحة الارض بلا تعويض فلا يجوز بعد ذلك استملاك اي جزء منها بلا تعويض ولد انتقلت ملكيتها :

د - لا يؤثر في حساب الربع المجاني معاملات التقسيم او مشاريع التنظيم الخاصة التي يقدمها المالكون التي تتم بعد وضع مخططات التنظيم ولو لم يتم تصديقها :

المادة ١٦ - اذا كان الجزء المتبقي من المعار بعد الاستملاك غير صالح للاعمار او غير صالح للانتفاع به فيعتبر هذا الجزء مشمولاً بقرار الاستملاك اذا طلب المستملك ذلك او طلب مالكة التعويض عنه ويدفع تعويضه على هذا الاساس ، على انه يشترط في ذلك ان لا يكون للمالك المعار عقار آخر يمكن ضم الجزء المتبقي اليه :

المادة ١٧ - تراعى في تقدير التعويض الاسس التالية :

أ - ١ - يعتبر تعويضاً عادلاً للمبلغ الذي يمكن الحصول عليه لو بيع المعار علناً في السوق من شخص راغب في الشراء في اليوم الذي يسبق نشر قرار الاستملاك بستة اشهر الا اذا بيع المعار خلال هذه المدة وقبل الاعلان عن الرغبة بالاستملاك فيقدر التعويض على اساس القيمة في يوم البيع .

٢ - يعتبر تعويضاً عادلاً للضرر الناجم من اجراء انشاء اي حق ارتفاق او فرض قيد على ملكية المعار المبلغ الذي ينقص من سعر المعار بسبب انشاء حق الارتفاق او فرض القيد .

٣ - يعتبر تعويضاً عادلاً لحق الاجارة او الانتفاع في حالة زوالها كلياً مبلغ يقطع من التعويض لا يزيد على ١٥ ٪ من ذلك التعويض اذا كان المعار مشغولاً لغايات تجارية ، وما لا يزيد على ٥ ٪ اذا كان المعار مشغولاً لغاية اخرى ، واذا كان زوال المنفعة او الاجارة جزئياً فيدفع من تعويض المنفعة او الاجارة بنسبة ما نقص منها :

هكذا من المأهول

ب- يشترط عند اجراء تقدير التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة ان :-

- ١ - لا يدفع اي تعويض عن اية تحسينات اجراها المالك على العقار بعد نشر قرار الاستملاك .
- ٢ - يؤخذ بعين الاعتبار ثمن العقارات المجاورة .
- ٣ - لا يؤثر في التقدير ارتفاع القيمة الذي نشأ عن الاستملاك .

ج - اذا رغب المالك في اخذ كل او بعض ما هو ثابت وملحق بالعقار كاتقاض البناء والاشجار المقلوعة فعليه ان يطلب ذلك من اللجنة البدائية لتقدير قيمتها مستحقة للقطع وتخصمها مما يستحقه .

المادة ١٨- أ - يعتبر دفع التعويض المكتسب الدرجة القطعية ودفع الفائدة المبينة في الفقرة التالية ابراء للذمة المستملاك كما يعتبر ايداع المبلغ المذكور لأمور التسجيل المختص بسبب عدم المراجعة او لاي سبب آخر بمثابة ابراء للذمة .

ب- يضاف للتعويض فائدة سنوية قدرها ٨٪ تحسب من التاريخ المبين في الفقرة (أ) من المادة السابقة وحتى تاريخ دفعه او ايداعه .

ج - دعاوي القسح والاسترداد وسائر الدعاوي العينية لا توقف الاستملاك واجراءاته ولا تمنع نتائجه ويبقى حق المحكوم لهم متعلقاً بالتعويض المقرر سابقاً .

المادة ١٩- اذا كان المستملاك احدى الوزارات او الدوائر او المؤسسات الحكومية او البلدية فيجوز لمجلس الوزراء تقسيط ما زاد على خمسة الاف دينار من التعويض للمالك الواحد لمدة ثلاث سنوات وبفائدة ٨٪ سنوياً ، كما يجوز ان يمرر بالمبلغ المذكور سندات قابلة للخصم بقيمة الزيادة ولمدة ثلاث سنوات وبدون فائدة اذا طلب المالك ذلك .

المادة ٢٠- أ - بعد دفع التعويض المستحق لدوي الاستحقاق او ايداعه لصندوق الخزينة يسجل العقار باسم المستملاك او ينزل على المخططات حسب مقتضى الحال بأمر من مدير دائرة الاراضي والمساحة كما يسجل العقار اذا كان التعويض مقسطاً وفق احكام المادة السابقة .

ب- لا يسجل العقار الذي يستملك لمصلحة الطرق الا اذا رأى مجلس الوزراء ضرورة ذلك .

ج - اذا تبين لمدير دائرة الاراضي والمساحة ان حسابات مخطط الاستملاك او التنظيم لم تكن دقيقة يصدر امراً باجراء التصحيح ويكلف المستملاك بدفع التعويض عن المساحات الزائدة وفق التقديرات المقررة سابقاً كما يكلف المالك برد ما قبضه زيادة عن استحقاقه واذا امتنع عن الدفع فيحصل المبلغ بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

د - لا يدفع بدل التعويض للمالك ما لم يثبت دفعه جميع الاموال الاميرية وعوائد التنظيم والضرائب والرسوم والتفقات المستحقة للبلدية على العقار المستملاك واذا لم يقدم المستفيد شهادة تثبت براءة ذمته يتم حسم كافة المستحقات من اصل التعويض ، كما لا يدفع التعويض ما لم يثبت المالك بشهادة من مدير التسجيل ان العقار محرر من اية اعباء للغير كالتأمين الحجز .

هـ - مع مراعاة احكام قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين رقم (٤٦) ، لسنة ١٩٥٣ و اي قانون اخر يحل محله او يعدله لا يجوز حجز بدل التعويض اذا كان تعويضاً عن عقار لا يجوز حجزه قانوناً واذا كان العقار محجوزاً او موضوعاً تأميناً لدين فيودع التعويض في صندوق الخزينة

المادة ٢١- أ - اذا اقتنع مجلس الوزراء بناء على طلب المستملاك ان هناك اسباباً تدعو لان يضع المستملاك يده على العقار فوراً فيصدر المجلس مع قرار الاستملاك او بعده قراراً بنجاسة العقار فوراً دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - يكون قرار مجلس الوزراء الصادر بالحياسة الفورية قطعياً وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن .

ج - اذا كان المستملاك غير الوزارات والدوائر الحكومية والبلدية فيتوجب على المستملاك ان يودع لصندوق الخزينة التعويض الذي تقدره اللجنة المنصوص عنها في الفقرة (د) من هذه المادة .

د - ١ - يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من يتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقار المقرر حيازته لتقدير التعويض الواجب ايداعه ولايات اوصاف العقار بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض .

٢ - لغايات تقدير التعويض يعتبر التقدير المذكور في البند السابق تقديراً من المستملاك وتطبق بشأنه الاحكام والاجراءات المتعلقة بالتقدير المذكور .

المادة ٢٢- أ - يعتبر استملاكاً فتح او توسيع اي طريق بموجب مخطط تنظيم اصلي او تعديلي مكتسب الدرجة القطعية وفق احكام قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمون به واي قانون آخر يعدله او يحل محله .

ب- ترسل نسخة عن مخطط التنظيم الى مدير التسجيل ليضع اشارة على قيد العقارات المستملاك وفسق احكام المادة (٨) من هذا القانون .

ج - تطبق على هذا الاستملاك من حيث الاجراءات وتقدير ودفع التعويض احكام هذا القانون ويعتبر تاريخ التصديق النهائي للمخططات هذه الغاية بمثابة النشر لقرار مجلس الوزراء بالاستملاك .

المادة ٢٣- أ - للمستملاك في اي وقت ان يتخلى كلياً او جزئياً عن استملاك اي عقار مستملاك وذلك باعلان ينشر في الجريدة الرسمية والدى نشر اعلان التخلي يتحرر العقار من الاستملاك ويبرأ المستملاك من اي التزام يتعلق به .

ب- لا يحق للمستملاك ان يتخلى كلياً او جزئياً عن استملاك عقار وضع يده عليه وتصرف به بشكل اثر في وضعه ومعامله .

ج - يعطى التخلي الحق للمالك في ان يستوفي من المستملاك جميع المصاريف التي تكبدها مع التعويض عما يكون قد لحق به من ضرر بسبب اجراءات الاستملاك .

المادة ٢٤- اذا كان المستملاك غير البلدية يقوم مدير الاراضي والمساحة باتخاذ جميع الاجراءات التي يتوجب على المستملاك او بحق ايه القيام بها بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٥- اذا لم يكن المستملاك احدى الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والبلدية واقتضت المحكمة المختصة بناء على دعوى يقيمها المالك ان المستملاك لم يباشر العمل الذي يقتضيه المشروع خلال ثلاث سنوات

هكذا من الأشغال

من تاريخ تسجيل العقار بأسمه وإن الأسباب التي حالت دون مباشرة العمل لم تكن كافية أو معقولة أو كان في مقدوره التغلب عليها تقرر إعادة العقار إلى المالك بعد أن يدفع التعويض الذي قبضه وإن كان قد لحق ضرر بالعقار نتيجة الاستملاك تحكم للمالك بالتعويض عن ذلك الضرر وبالمصاريف بالإنفاق إلى أجل مثل العقار عن المدة التي بقي فيها خوزة المستلث .

المادة ٢٦- أ - إذا ارتفعت بسبب الاستملاك قيمة أي عقار سواء كان مشمولاً بالاستملاك أم لا فتفرض وتستوفي ضريبة تحسين تعادل ربع مقدار الارتفاع في قيمة ذلك العقار .

ب- ١ - يمثل الارتفاع في القيمة الفرق الحاصل بين قيمة العقار التي تقدر وفق المادة (٢٠) من هذا القانون والمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من شخص راغب في شراء ذلك العقار عند البدء بتنفيذ المشروع .

٢ - إن جرد الاستملاك لأي مشروع يعتبر قرينة على وقوع الارتفاع في قيمة العقار المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تستوفي ضريبة التحسين من قبل البلدية إذا كان الاستملاك داخل حدود البلدية ولاحد مشاريعها أو مشاريع مؤسسة ملحقة بها ، ومن وزارة المالية إذا كان الاستملاك لأي مشروع آخر .

د - ١ - تقدر أجرة البداية الارتفاع في القيمة خلال شهر من انبء بتنفيذ المشروع وتطبق بشأنه الإجراءات والمدد المتعلقة بتقدير التعويض وذلك بناء على طلب وزير المالية أو رئيس البلدية حسب مقتضى الحال .

٢ - يعلن المستملك عن موعد البدء بتنفيذ المشروع في الجريدة الرسمية .

هـ - تحصل ضريبة التحسين دفعة واحدة ويجوز تقسيطها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وإذا تأخر المالك عن دفعها فتحصل منه وفق قانون تحصيل الأموال الاميرية .

و- تكون القرارات القطعية الصادرة بشأن ضريبة التحسين غير قابلة للطعن لدى أي مرجع وتعتبر كأنها أحكام قضائية ، وتنفذ بالطريقة التي تنفذ بها أحكام المحاكم .

المادة ٢٧- لمجلس الوزراء أن يضع الأنظمة اللازمة لتحديد مقدار الرسوم الواجب استيفاؤها لدى تقديم استعاءات الاستئناف ، ومقدار المكافآت الواجب دفعها لأعضاء اللجان البدائية والاستئنافية .

المادة ٢٨- يعتبر النشرو وفقاً للمواد السابقة تليفاً للدوي العلاقة .

المادة ٢٩- يلغى قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ٣٠- أ - لا تطبق أحكام هذا القانون على الدعاوي المقامة لدى أية محكمة قبل نفاذه ، ويعتبر قرار المحكمة فيها ساري المفعول على سائر الشركاء في العقار المملوك منهم على وجه الشيوخ ، كل حسب حصته وكأنه صادر بحقهم . ويبلغ القرار لهم على أن لا يدفع التعويض المحكوم به لأي منهم أو يسمح له بالطعن فيه لدى المحاكم المختصة إلا إذا دفع رسوم المحاكم المترتبة على التعويض المحكوم له به .

ب - مع مراعاة الفقرة (ج) التالية تطبق في تقدير التعويض وضريبة التحسين الناشئة عن الاستملاكات السابقة لنفاذ هذا القانون الإجراءات والمدد المنصوص عليها فيه .

ج - ١ - يجري تقدير التعويض للعقارات المستملكة قبل نفاذ هذا القانون خلال مدة سنة من تاريخ نفاذه

٢ - يجري تقدير ضريبة التحسين الناشئة عن الاستملاكات السابقة لنفاذ هذا القانون خلال مدة سنة من تاريخ نفاذه أو خلال مدة ستة أشهر من البدء بتنفيذ المشروع الذي استملك العقار من أجله أيهما أكثر .

د - تعتبر الإجراءات والاعلانات التي تمت قبل نفاذ هذا القانون صحيحة وكأنها صادرة بمقتضاه سواء صدر بها قرار بالاستملاك أم لم يصدر .

المادة ٣١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٥/١٢/٧

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير النقل نخالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لروت التلهولي	وزير الاشغال العامة محمود الحومده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمد
وزير الصناعة والتجارة وجالي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير العدل ناجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء واكان عناد الجباري

هكذا من الأشهر

نحوه دستور المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٧٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي

ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس

الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون الشركات

~~~~~

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٦ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٠١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
المادة (١٠١)

١ - يكون النصاب القانوني لاجتماع الهيئة بحضور ممثلي الاكثية المطلقة للاسناد فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الاول دعيت الهيئة الى اجتماع ثان في نفس المكان وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الاول على ان تشمل الدعوة في هذه الحالة على جدول اعمال ، ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً اذا حضره ممثلو ربع قيمة الاسناد .

٢ - اذا لم يحضر الاجتماع الثاني للهيئة ممثلو ربع قيمة الاسناد فتدعى الى اجتماع ثالث خلال اسبوعين ويكون اجتماعاً قانونياً مهما كان عدد اللذين يحضرونه من حملة الاسناد .

٣ - تتخذ الهيئة قراراتها بموافقة ثلثي اصوات الاسناد في اي اجتماع قانوني تعقده .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٠٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٤) التالية الى آخرها :

(٤) - تحدد بنظام الاحكام الخاصة بتعيين ممثلي الحكومة في مجالس ادارة الشركات بما في ذلك شروط تعيينهم وانتهاء الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليهم والمكافآت المستحقة لهم وسائر الشؤون الاخرى المتعلقة بهم .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٢٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : -

(١) - اذا شغل مركز عضو منتخب في مجلس الادارة لسبب من الاسباب فيخلقه عضو ينتخبه مجلس الادارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية ويشترك ممثلو الشخص الاعتباري في هذا الانتخاب .

## الحسين بن طلال

١٩٧٥/١٢/٣

|                                            |                                                             |                                            |                                                                  |                                                         |
|--------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|--------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------|
| وزير<br>التربية والتعليم<br>ذوقان الهنداوي | وزير<br>النقل<br>خالد الحاج حسن                             | وزير<br>الثقافة والإعلام<br>صلاح ابو زيد   | وزير<br>الانشاء والتعمير<br>صبيحي أمين عمرو                      | رئيس الوزراء ووزير<br>الخارجية والدفاع<br>زيد الرفاعي   |
| وزير<br>التموين<br>علي حسن عوده            | وزير<br>المواصلات<br>احمد الشويكي                           | وزير<br>السياحة والآثار<br>غالب بركات      | وزير<br>المالية<br>سالم معاهده                                   | وزير الشؤون<br>الاجتماعية والعمل<br>سامي ايوب           |
| وزير<br>الداخلية<br>فروت التلهوني          | وزير<br>الاشغال العامة<br>محمد الحو مده                     | وزير دولة<br>للشؤون الخارجية<br>صادق الشرع | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>عبد العزيز الخياط | وزير<br>الزراعة<br>مروان الحمود                         |
| وزير<br>الصناعة والتجارة<br>رجائي المعشر   | وزير الداخلية للشؤون<br>البلدية والقروية<br>محمد هسوب الزين | وزير<br>طراد سعود القاضي                   | وزير<br>البلدية<br>لاجي حسين الطراولة                            | وزير دولة للشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>راكان عناد البخاري |

## نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٧٥

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موعده للتنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٦

## قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٦) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٦

المادة ٢ - تقدر واردات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٦ بما يلي : -

| الواردات         | النفقات   |
|------------------|-----------|
| دينار            | دينار     |
| ١٧٩٠٠٠٠٠٠        | ١٩١٠٠٠٠٠٠ |
| ٧٢٠٠٠٠٠٠         | ٧٢٠٠٠٠٠٠  |
| ٢٥١٠٠٠٠٠٠        | ٢٦٣٠٠٠٠٠٠ |
| أ - الباب الاول  |           |
| ب - الباب الثاني |           |
| المجموع          |           |

المادة ٣ - يغطي العجز في الباب الاول وقدره (١٢٠٠٠٠٠٠) دينار من الزيادة في الواردات المحلية ومن القروض الداخلية .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون :

أ - تخصص الواردات المبينة في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول :

ب - تخصص الواردات المبينة في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :

أ - يجري الاتفاق من المخصصات المرصودة بموجب اوامر مالية عامة او خاصة ممزوجة بحوالات مالية مصادقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب - يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجارية والرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة وذلك بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

هكذا من الأشهل

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

د - يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٦ - أ - يجري اتفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لاجانة النازحين .

ب - يجري اتفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) بند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون .

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات الجارية ( فيما عدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر أو من مادة الى مادة اخرى او من بند الى اخر في ذات الفصل بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة .

ج - لا يجوز نقل مخصصات الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى اية مجموعة اخرى ، كما لا يجوز نقل مخصصات النفقات الاخرى والنفقات التحويلية الواردة في المجموعتين (٢٠ ، ٣٠) الى المجموعة (١٠) .

د - لا يجوز استعمال مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٤) من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يعدله او يحل محله .

ه - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بنسأه على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

و - يستثنى من هذه المادة (الفصل ٢) - مجلس الامه .

المادة ٩ - على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام اخر يجري تحديث تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة بمخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ووظائف الموظفين المؤقتين المعيّنين على حساب مخصصات المادة (١٣) - الموظفين بعقود .

المادة ١٠ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يمينون على حساب المشاريع الرأسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ المخصصات المرصودة له .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/١٢/٢٨

الحسين بن طلال

وزير المالية/الموازنة العامة

رئيس الوزراء

صالم المساعدة

زيد الرفاعي





هكذا من الأشهر

تابع جدول رقم (٢)

| المجموع<br>الكلي | الباب الثاني | الباب الاول |             |           | الفصل |                                        |
|------------------|--------------|-------------|-------------|-----------|-------|----------------------------------------|
|                  | الرأسمالية   | الرأسمالية  |             | الجارية   | رقمه  | عنوانه                                 |
|                  |              | عادية       | خطة التنمية |           |       |                                        |
| ٢٢٣٥٠٠           |              | ٣٥٠٠        | ٢٠٠٠٠       | ٢٠٠٠٠     | ٦١-   | وزارة التموين                          |
| ٥٠٥٠٠            |              |             |             | ٥٠٥٠٠     | ٦٢-   | صندوق التوفير البريدي                  |
| ١٨٦١٠٥٠٠         |              | ٥٧١٠٠٠      | ١٦٨٩٥٠٠     | ١٦٣٥٠٠٠٠  | ٧١-   | وزارة التربية والتعليم                 |
| ٦٦٠٠٠٠٠          |              | ٥٦٥٠٠٠٠     | ٨٥٠٠٠٠      | ٥٩٥٠٠٠٠٠  | ٧٢-   | وزارة الصحة                            |
| ٩٣٤٥٠٠           |              | ١٣٢٣٠٠      | ١٢٥٧٠٠      | ٦٧٦٥٠٠    | ٧٣-   | وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل         |
| ٢٨٣٥٠٠           |              |             | ١٥٠٠٠٠      | ١٣٣٥٠٠    | ٧٤-   | دائرة العمل                            |
| ٩٣٠٠٠            |              |             |             | ٩٣٠٠٠     | ٧٥-   | وزارة الانشاء والتعمير                 |
| ١٠٧٥٠٠٠          |              | ٢٠٠٠٠٠      | ٣٥٠٠٠٠      | ٥٢٥٠٠٠    | ٧٦-   | مؤسسة رعاية الشباب                     |
| ١٧٦٥٠٠٠          |              | ١٨٠٠٠٠      | ١٢٥٥٠٠٠     | ٣٣٠٠٠٠    | ٧٧-   | مؤسسة مياه الشرب                       |
| ٥١٥٠٠٠           |              |             |             | ٥١٥٠٠٠    | ٨١-   | وزارة الثقافة والاعلام                 |
| ١١٧٨٥٠٠          |              | ١١١٥٠٠      |             | ١٠٦٧٠٠٠   | ٨٢-   | الاذاعة                                |
| ٢١٩١٠٠٠          |              | ٢٨٥٠٠٠      | ١٥٠٠٠٠      | ١٧٥٦٠٠٠   | ٨٣-   | التلفزيون                              |
| ٩٤٧٠٠            |              |             |             | ٩٤٧٠٠     | ٨٤-   | دائرة المطبوعات والنشر                 |
| ٣٠٨٢٠٠           |              | ٩٨٢٠٠       |             | ٢١٠٠٠٠    | ٨٥-   | وكالة الانباء الاردنية                 |
| ١٦١٠٠٠           |              |             |             | ١٦١٠٠٠    | ٨٦-   | دائرة الثقافة والفنون                  |
| ٣٤٤٠٠٠           |              | ٩٥٠٠٠       | ٩٠٠٠٠       | ١٥٩٠٠٠    | ٨٧-   | دائرة الآثار                           |
| ١٢٨٩٠٠٠          |              | ٨٩٠٠٠       |             | ١٢٠٠٠٠٠   | ٩١-   | وزارة المواصلات                        |
| ٥٣٧٧٤٥٠          |              | ١٦٢٩٤٥٠     | ١٨٧٨٠٠٠     | ١٨٧٠٠٠٠   | ٩٢-   | مؤسسة المواصلات السلوكية<br>واللاسلكية |
| ٤٠٩٥٠٠٠          |              |             | ٤٠٠٠٠٠٠     | ٩٥٠٠٠     | ٩٣-   | وزارة النقل                            |
| ٣٨٨٥٥٠٠          |              | ٦١٩٥٠٠      | ٢٧٩٦٠٠٠     | ٤٧٠٠٠٠    | ٩٤-   | الطيران المدني                         |
| ٣٦٧٠٠٠           |              | ١٠٥٧٠٠      | ٣٠٣٠٠       | ٢٣١٠٠٠    | ٩٥-   | دائرة الارصاد الجوية                   |
| ٢٦٣٠٠٠٠٠         | ٧٢٠٠٠٠٠      | ١٣٤٤٥٠٠٠    | ٤٢٣٢٥٠٠٠    | ١٣٥٢٣٠٠٠٠ |       |                                        |

جدول رقم (٣)

ملاحظة المراجعة العامة للسنة المالية ١٩٧٦

| التفقات                                   |           | البيانات             |           |
|-------------------------------------------|-----------|----------------------|-----------|
| الموازنة الجارية                          |           | البيانات الاولى      |           |
| النفقات الجارية                           | دينار     | النفقات الجارية      | دينار     |
| ١- نفقات المدينة                          | ٥٧٢٣٠٠٠٠  | ١- النفقات الجارية   | ١٧٩٠٠٠٠٠٠ |
| ب- اذاعة الارض                            | ٤٠٠٠٠٠٠   | ٢- المساعدات المالية | ١٧٩٠٠٠٠٠٠ |
| ج- فواتير المدين العام والقروض الجارية    | ٢٠٠٠٠٠٠   | أ- السمرية           | ١٢٥٠٠٠٠٠  |
| د- المصاريف ودعم المدينين وبقائهم الجارية | ٨٠٠٠٠٠٠   | ب- الكريمة           | ١١٥٠٠٠٠٠  |
| هـ- القروض المسجلة                        | ٥١٠٠٠٠٠٠  | ج- الاميرية          | ١٨٠٠٠٠٠٠٠ |
| و- الامن العام                            | ٩٠٠٠٠٠٠٠  | د- اخرى              | ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| جميع النفقات الجارية                      | ١٣٥٢٣٠٠٠٠ |                      |           |
| ناتج الحساب الجاري                        | ٤٣٧٠٠٠٠٠  |                      |           |
|                                           | ١٧٩٠٠٠٠٠٠ |                      |           |



[illegible][illegible]

## جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

| رقم | الفصل                                    | رقم     | عنوانه   | المقدر   | إعادة تقدير | المقدر   | إعادة تقدير | المقدر   | إعادة تقدير |
|-----|------------------------------------------|---------|----------|----------|-------------|----------|-------------|----------|-------------|
|     |                                          |         |          | ١٩٧٤     | ١٩٧٥        | ١٩٧٤     | ١٩٧٥        | ١٩٧٦     | ١٩٧٦        |
|     |                                          |         |          | دينار    | دينار       | دينار    | دينار       | دينار    | دينار       |
| ١   | - الديوان الملكي الهاشمي                 | ٥٣٤١٠٠  | ٥٠٩٠٠٠   | ٥٢٠٠٠٠   | ٥٦١٦٠٠      | ٦٥٠٠٠٠   | ٢٥٨٠٠٠      | ١٧٦٠٠٠   | ١٧٦٠٠٠      |
| ٢   | - مجلس الأمة                             | ٢٢٥٥٠٠  | ١٩٨٠٠٠   | ٢٥٧٢٥٠   | ١٤٥٥٥٠      | ٢٠٨٠٠٠   | ١٦٢٦٠٠      | ١٦٢٦٠٠   | ١٦٢٦٠٠      |
| ٣   | - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة            | ١٣١٢٠٠  | ١٢٢٠٠٠   | ١٦٢٨٤٥   | ١٢٢٠٠٠      | ١٧٦٠٠٠   | ١٦٢٦٠٠      | ١٦٢٦٠٠   | ١٦٢٦٠٠      |
| ٤   | - ديوان المحاسبة                         | ١٣٦٦٢٠  | ١٣٠٥٥٠   | ١٦١٤٠٠   | ١٦٢٠٠٠      | ٢٠٩٠٠٠   | ١٦٢٠٠٠      | ١٦٢٠٠٠   | ١٦٢٠٠٠      |
| ٥   | - ديوان الموظفين                         | ٤٢٢٠٠   | ٣٨٥٠٠    | ٤٦٦٥٠    | ٤٦٣٥٠       | ٦١٠٠٠    | ٤٦٣٥٠       | ٤٦٣٥٠    | ٤٦٣٥٠       |
| ١١  | - وزارة الدفاع والقوات المسلحة           | ٤٤٤٧٥٠٠ | ٤٤٥٠٠٠٠  | ٤٨٠٠٠٠٠  | ٤٨٠٠٠٠٠     | ٥١٠٠٠٠٠  | ٤٨٠٠٠٠٠     | ٤٨٠٠٠٠٠  | ٤٨٠٠٠٠٠     |
| ٢١  | - وزارة الداخلية                         | ٢٥٦٦١٠  | ٢٣٩٧٠٠   | ٢٩٤٥٠٠   | ٢٩٢٥٠٠      | ٣٢٢٥٠٠   | ٢٩٢٥٠٠      | ٢٩٢٥٠٠   | ٢٩٢٥٠٠      |
| ٢٢  | - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية | ٣٥٢٠٣٠  | ٢١٣٣٥٠   | ٢٧٩٨٠٠   | ٢٧١١٠٠      | ٤٤٠٣٥٠   | ٢٧١١٠٠      | ٢٧١١٠٠   | ٢٧١١٠٠      |
| ٢٣  | - الأمن العام والدفاع المدني             | ٦٨١٣٨٠٠ | ٦٦٦٦٩٠٠  | ٧٢٠٠٠٠٠  | ٨٤٤٥٠٠٠     | ٩٠٠٠٠٠٠  | ٨٤٤٥٠٠٠     | ٨٤٤٥٠٠٠  | ٨٤٤٥٠٠٠     |
| ٢٤  | - وزارة العدل                            | ٥٠٨٣٣٠  | ٤٤٦٨٥٠   | ٥٢٠٢٥٠   | ٥٤٧١٥٠      | ٦٦٠٠٠٠   | ٥٤٧١٥٠      | ٥٤٧١٥٠   | ٥٤٧١٥٠      |
| ٢٥  | - الشريعة                                | ١٧١٦٠٠  | ١٥٩٨٥٠   | ١٨٤٥٠٠   | ١٧٦٠٠٠      | ٢١٥٠٠٠   | ١٧٦٠٠٠      | ١٧٦٠٠٠   | ١٧٦٠٠٠      |
| ٣١  | - وزارة الخارجية                         | ١٦٣٤٦٠٠ | ١٤٩٠٢٥٠  | ١٨٨٣٢٠٠  | ١٩٦٨٢٠٠     | ٢٢٢٠٠٠٠  | ١٩٦٨٢٠٠     | ١٩٦٨٢٠٠  | ١٩٦٨٢٠٠     |
| ٤١  | - وزارة المالية                          | ٢٥٣٦٦١٥ | ٢٣٥٦٧٩٠٠ | ٢٨٤٥٩١٠٠ | ٢٩٥٨١٧٠٠    | ٢٨٧١٥٣٠٠ | ٢٩٥٨١٧٠٠    | ٢٩٥٨١٧٠٠ | ٢٩٥٨١٧٠٠    |
| ٤٢  | - دائرة الموازنة العامة                  | ٧٤١٥٠٠  | ٢١٠٠٠٠   | ٣١٤٠٠٠   | ٣٤٧٥٠٠      | ٤٥٠٠٠٠   | ٣٤٧٥٠٠      | ٣٤٧٥٠٠   | ٣٤٧٥٠٠      |
| ٤٣  | - الجمارك                                | ٤٦٣٨٥٠  | ٤٥٤٠٠٠   | ٥١٥٦٧٠   | ٥٧٦٠٠٠      | ٧٤٦٦٥٠   | ٥٧٦٠٠٠      | ٥٧٦٠٠٠   | ٥٧٦٠٠٠      |
| ٤٤  | - دائرة ضريبة الدخل                      | ٢٠٦٤٥٠  | ١٨٧١٠٠   | ٢٢٤٣٥٠   | ١٩٧٥٠٠      | ٢٩٦٥٠٠   | ١٩٧٥٠٠      | ١٩٧٥٠٠   | ١٩٧٥٠٠      |
| ٤٥  | - دائرة الأراضي والمساحة                 | ٣٧٩٤٥٠  | ٣٦٢٧٧٢٠  | ٤٥٨٢٥٠   | ٤٨١٤٠٠      | ٥٨٧٠٠٠   | ٤٨١٤٠٠      | ٤٨١٤٠٠   | ٤٨١٤٠٠      |
| ٤٦  | - دائرة اللوازم                          | ٢٤١٠٨٠  | ١٦٧٣٠٠   | ٢٤٢٦٠٠   | ٢١٧٧٠٠      | ٣٢٣٠٠٠   | ٢١٧٧٠٠      | ٢١٧٧٠٠   | ٢١٧٧٠٠      |
| ٥١  | - وزارة الصناعة والتجارة                 | ١٢٥٩٠٠  | ١١٦٢٠٠   | ١٦٧٠٥٠   | ١٥١٣٥٠      | ١٩٣٥٠٠   | ١٥١٣٥٠      | ١٥١٣٥٠   | ١٥١٣٥٠      |
| ٥٢  | - دائرة الاحصاءات العامة                 | ٦٦٠٠٠٠  | ٦٢٠٠٠٠   | ١٢٥٩٠٠   | ١٢٥٩٠٠      | ٢٦١٠٠٠   | ١٢٥٩٠٠      | ١٢٥٩٠٠   | ١٢٥٩٠٠      |
| ٥٣  | - المجلس القومي للتخطيط                  | ١٥٦٦٠   | ١٢٢٠٠    | ٢٠٦٠٠    | ٢٠٠٠٠       | ٢٣٠٠٠    | ٢٠٠٠٠       | ٢٠٠٠٠    | ٢٠٠٠٠       |
| ٥٤  | - مجلس البحث العلمي                      | ١٦٠٧٧٠  | ١٥٤٥٠٠   | ٢١٦٢٥٠   | ٢٣٤٨٠٠      | ٣٥١٠٠٠   | ٢٣٤٨٠٠      | ٢٣٤٨٠٠   | ٢٣٤٨٠٠      |
| ٥٥  | - وزارة السياحة والآثار                  | ١٠٦٦٠٠  | ١٠٦٦٠٠   | ١٩٠٠٥٠   | ١٤٦٠٠٠      | ٢٤١٠٠٠   | ١٤٦٠٠٠      | ١٤٦٠٠٠   | ١٤٦٠٠٠      |
| ٥٦  | - وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية | ٩٩٠٧٠٠  | ٩٤٢٠٠٠   | ١٢٠٧٣٠٠  | ١١٢٥٢٢٠     | ١٥٧٥٠٠٠  | ١١٢٥٢٢٠     | ١١٢٥٢٢٠  | ١١٢٥٢٢٠     |
| ٥٧  | - سلطة المصادر الطبيعية                  | ١٠٩٤٢٣٠ | ١٠١١٧٠٠  | ١٢٠٧٣٠٠  | ١١٨٤٥٠٠     | ١٤٣٥٠٠٠  | ١١٨٤٥٠٠     | ١١٨٤٥٠٠  | ١١٨٤٥٠٠     |
| ٥٨  | - وزارة الاشغال العامة                   | ١٤٧٩٠٠٠ | ١٣٣٣٦٥٠  | ١٦٧٣٥٠٠  | ١٧٠١١٥٠     | ٢٤٩٤٥٠٠  | ١٧٠١١٥٠     | ١٧٠١١٥٠  | ١٧٠١١٥٠     |
| ٥٩  | - وزارة الزراعة                          | ١٤٧٩٠٠٠ | ١٣٣٣٦٥٠  | ١٦٧٣٥٠٠  | ١٧٠١١٥٠     | ٢٤٩٤٥٠٠  | ١٧٠١١٥٠     | ١٧٠١١٥٠  | ١٧٠١١٥٠     |

هكذا من الأشغال

## تابع جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

| رقم | الفصل                                                                            | رقم       | عنوانه    | المقدر    | إعادة تقدير | المقدر   | إعادة تقدير | المقدر    | إعادة تقدير |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------|-----------|-------------|----------|-------------|-----------|-------------|
|     |                                                                                  |           |           | ١٩٧٤      | ١٩٧٥        | ١٩٧٤     | ١٩٧٥        | ١٩٧٦      | ١٩٧٦        |
|     |                                                                                  |           |           | دينار     | دينار       | دينار    | دينار       | دينار     | دينار       |
| ٦٠  | - هيئة وادي الاردن / المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده | ١٥٠٠٠٠    | ١٣٣٩٠٠    | ١٤٤٣٠٠    | ٢٢١٤٥٠      | ٢٩٣٥٠٠   | ٢٢١٤٥٠      | ٢٢١٤٥٠    | ٢٢١٤٥٠      |
| ٦١  | - وزارة التموين                                                                  | ٧٢٠٠٠     | ٤٨٦٥٠     | ٢٠٠٠٠٠    | ١٦٨٧٠٠      | ٢٠٠٠٠٠   | ١٦٨٧٠٠      | ٢٠٠٠٠٠    | ١٦٨٧٠٠      |
| ٦٢  | - صندوق التوفير البريدي                                                          | ٤٠٠٠      | ٤٠٠٠      | ٤٨٤٠٠     | ٣٣٦٠٠       | ٥٠٥٠٠    | ٣٣٦٠٠       | ٣٣٦٠٠     | ٣٣٦٠٠       |
| ٧١  | - وزارة التربية والتعليم                                                         | ١١٤٩٣٠٠   | ١١١٦٨٠٠   | ١٢٧٩٠٠٠   | ١٣٧٤٠٠٠     | ١٦٣٥٠٠٠  | ١٣٧٤٠٠٠     | ١٣٧٤٠٠٠   | ١٣٧٤٠٠٠     |
| ٧٢  | - وزارة الصحة                                                                    | ٤٢٨٨٢٠٠   | ٤٠٣٤١٩٠   | ٤١٣٨٠٠٠   | ٤٦٨١٤٣٠     | ٥٩٥٠٠٠٠  | ٤٦٨١٤٣٠     | ٤٦٨١٤٣٠   | ٤٦٨١٤٣٠     |
| ٧٣  | - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل                                                 | ٤٠٤٠٧٠    | ٣٨٧٧٠٠    | ٤٦٨٦٥٠    | ٤٩١٢٥٠      | ٦٧٦٥٠٠   | ٤٩١٢٥٠      | ٤٩١٢٥٠    | ٤٩١٢٥٠      |
| ٧٤  | - دائرة العمل                                                                    | ٧٢٦١٠     | ٧١٤٠٠     | ٨٦٢٠٠     | ٨٨٥٠٠       | ١٣٣٥٠٠   | ٨٨٥٠٠       | ٨٨٥٠٠     | ٨٨٥٠٠       |
| ٧٥  | - وزارة الانشاء والتعمير                                                         | ٧٤٦٥٠     | ٦٥٦٥٠     | ٨٠٦٥٠     | ٧٨١٠٠       | ٩٣٠٠٠    | ٧٨١٠٠       | ٧٨١٠٠     | ٧٨١٠٠       |
| ٧٦  | - مؤسسة رعاية الشباب                                                             | ٣٩٠٠٠٠    | ٣٩٠٠٠٠    | ٣٩٠٠٠٠    | ٤٥٠٠٠٠      | ٥٢٥٠٠٠   | ٤٥٠٠٠٠      | ٤٥٠٠٠٠    | ٤٥٠٠٠٠      |
| ٧٧  | - مؤسسة مياه الشرب                                                               | ١٣٤٨٧٠    | ١٣٠٠٠٠    | ١٨٩٢٠٠    | ١٦٦٥٠٠      | ٣٣٠٠٠٠   | ١٦٦٥٠٠      | ١٦٦٥٠٠    | ١٦٦٥٠٠      |
| ٨١  | - وزارة الثقافة والاعلام                                                         | ١٠٨٦٧٥    | ١٠١١٣٠    | ١٧٢٩٠٠    | ١٧٢٥٠٠      | ٥١٥٠٠٠   | ١٧٢٥٠٠      | ١٧٢٥٠٠    | ١٧٢٥٠٠      |
| ٨٢  | - الاذاعة                                                                        | ٥٣٤٤٠٠    | ٤٤٨٧٠٠    | ١٠١٧٣٠٠   | ٧١٤٥٠٠      | ١٠٦٧٠٠٠  | ٧١٤٥٠٠      | ٧١٤٥٠٠    | ٧١٤٥٠٠      |
| ٨٣  | - التلفزيون                                                                      | ١١٧٨٩٠٠   | ١١٧٤٦٧٠   | ١٤٠٣٧٨٠   | ١٦٠٠٠٠٠     | ١٧٥٦٠٠٠  | ١٦٠٠٠٠٠     | ١٦٠٠٠٠٠   | ١٦٠٠٠٠٠     |
| ٨٤  | - دائرة المطبوعات والنشر                                                         | ٧٩٠٠٠     | ٦٣٥٢٠     | ٨١٤٠٠     | ٨٣١٤٠       | ٩٤٧٠٠    | ٨٣١٤٠       | ٨٣١٤٠     | ٨٣١٤٠       |
| ٨٥  | - وكالة الانباء الاردنية                                                         | ٧٠٨٥٠     | ٦٣٤٧٠     | ١٢٣٤٠٠    | ١٢٢٩٠٠      | ٢١٠٠٠٠   | ١٢٢٩٠٠      | ١٢٢٩٠٠    | ١٢٢٩٠٠      |
| ٨٦  | - دائرة الثقافة والفنون                                                          | ١٠٠٢٥٠    | ٩٨٥٠٠     | ١٢٩٣٠٠    | ١٢٠٣٠٠      | ١٦١٠٠٠   | ١٢٠٣٠٠      | ١٢٠٣٠٠    | ١٢٠٣٠٠      |
| ٨٧  | - دائرة الآثار                                                                   | ١٢٥٢٦٠    | ١١٢٤٠٠    | ١٢٦٢٥٠    | ١٣١٠٠٠      | ١٥٩٠٠٠   | ١٣١٠٠٠      | ١٣١٠٠٠    | ١٣١٠٠٠      |
| ٩١  | - وزارة المواصلات                                                                | ٨٩٣٩٠٠    | ٨٤٩٢٠٠    | ١٠٤٣٦٠٠   | ١٠١٥٠٠٠     | ١٢٠٠٠٠٠  | ١٠١٥٠٠٠     | ١٠١٥٠٠٠   | ١٠١٥٠٠٠     |
| ٩٢  | - مؤسسة المواصلات                                                                | ٩١٢٧٩٠    | ٨٤٨٧٨٠    | ١٢٧٠٢٥٥   | ١٤٧٢٢٠٠     | ١٨٧٠٠٠٠  | ١٤٧٢٢٠٠     | ١٤٧٢٢٠٠   | ١٤٧٢٢٠٠     |
| ٩٣  | - وزارة النقل                                                                    | ٣٩٥٠٠     | ٣٢٤٠٠     | ٦١٩٥٠     | ٥١٨٠٠       | ٩٥٠٠٠    | ٥١٨٠٠       | ٥١٨٠٠     | ٥١٨٠٠       |
| ٩٤  | - الطيران المدني                                                                 | ٣٠١٠٠٠    | ٢٨٧٤٥٠    | ٣٥٩٠٠٠    | ٣٥٢٦٠٠      | ٤٧٠٠٠٠   | ٣٥٢٦٠٠      | ٣٥٢٦٠٠    | ٣٥٢٦٠٠      |
| ٩٥  | - دائرة الارصاد الجوية                                                           | ١٥٠٠٠٠    | ١٤٦٢٥٠    | ١٧٧٦٥٠    | ١٧٧٠٠٠      | ٢٣١٠٠٠   | ١٧٧٠٠٠      | ١٧٧٠٠٠    | ١٧٧٠٠٠      |
|     |                                                                                  | ١٠٧٦٩٩٧٧٠ | ١٠٣٩٣٧٦٨٠ | ١١٨٩١٥٠٠٠ | ١٢٢٧٢٢٣٩٠   | ١٣٥٢٣٠٠٠ | ١٢٢٧٢٢٣٩٠   | ١٢٢٧٢٢٣٩٠ | ١٢٢٧٢٢٣٩٠   |



جدول رقم (٦)  
مقارنة النفقات الزائدية

| الفصل                                      | ١٩٧٤    | ١٩٧٥    | ١٩٧٦    | ١٩٧٧    |
|--------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|
| ٢١- وزارة الداخلية                         | ١٥٠٠٠٠  | ١٦٥٠٠٠  | ١٧٠٠٠٠  | ١٧٠٠٠٠  |
| ٢٢- الأمن العام والدفاع المدني             | ٤٨٠٠٠   | ٥٠٠٠٠   | ٥٠٠٠٠   | ٥٠٠٠٠   |
| ٢٣- وزارة الخارجية                         | ٦٠٠٠٠   | ٦٠٠٠٠   | ٦٠٠٠٠   | ٦٠٠٠٠   |
| ٤١- وزارة المالية                          | ١١٢٣٦٠  | ١٣٥٦٨٥٠ | ١٣٥٦٨٥٠ | ١٣٥٦٨٥٠ |
| ٤٢- الجمارك                                | ٦٩٧٥٠   | ٦٩٧٥٠   | ٦٩٧٥٠   | ٦٩٧٥٠   |
| ٤٤- دائرة ضريبة الدخل                      | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     |
| ٤٥- دائرة الأراضي والمهاجرة                | ١٤٧٠٠   | ١٤٧٠٠   | ١٤٧٠٠   | ١٤٧٠٠   |
| ٥١- وزارة الصناعة والمهاجرة                | ٨٠٠٠٠   | ٨٠٠٠٠   | ٨٠٠٠٠   | ٨٠٠٠٠   |
| ٥٢- وزارة الأحياء والبيئة العامة           | ١١٧٠٠   | ١١٧٠٠   | ١١٧٠٠   | ١١٧٠٠   |
| ٥٣- المجلس القومي للتخطيط                  | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   |
| ٥٥- وزارة السياحة والإدارة السياحية        | ١٠٩٩٠٠  | ١٠٩٩٠٠  | ١٠٩٩٠٠  | ١٠٩٩٠٠  |
| ٥٦- وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية | ١٢٠٠٠٠  | ١٢٠٠٠٠  | ١٢٠٠٠٠  | ١٢٠٠٠٠  |
| ٥٧- منطقة المصادر الطبيعية                 | ١٣١١٥٠  | ١٣١١٥٠  | ١٣١١٥٠  | ١٣١١٥٠  |
| ٥٨- وزارة الأشغال العامة                   | ١١٨٤٦٤٠ | ١١٨٤٦٤٠ | ١١٨٤٦٤٠ | ١١٨٤٦٤٠ |
| ٥٩- وزارة الزراعة                          | ١٠٠٠٠٠  | ١٠٠٠٠٠  | ١٠٠٠٠٠  | ١٠٠٠٠٠  |
| ٦٠- هيئة وادي الأردن/للموسم الإقليمية      | ١٣٤٨٠   | ١٣٤٨٠   | ١٣٤٨٠   | ١٣٤٨٠   |
| ٦١- وزارة المياه والري                     | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     |
| ٦٢- وزارة التعليم                          | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   |
| ٧١- وزارة التربية والتعليم                 | ١٧٤٣٠٠  | ١٧٤٣٠٠  | ١٧٤٣٠٠  | ١٧٤٣٠٠  |
| ٧٢- وزارة الصحة                            | ١٠٨٢٠٠  | ١٠٨٢٠٠  | ١٠٨٢٠٠  | ١٠٨٢٠٠  |
| ٧٣- وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل         | ١٣٦٠٠   | ١٣٦٠٠   | ١٣٦٠٠   | ١٣٦٠٠   |
| ٧٤- دائرة العمل                            | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     |
| ٧٦- وزارة حماية المستهلك                   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠   |
| ٧٧- مؤسسة مياه الشرب                       | ٣٠٧٠٠   | ٣٠٧٠٠   | ٣٠٧٠٠   | ٣٠٧٠٠   |
| ٨١- وزارة الثقافة والإعلام                 | ٢٥٠٠٠   | ٢٥٠٠٠   | ٢٥٠٠٠   | ٢٥٠٠٠   |
| ٨٢- الادعاء                                | ١٨٢٦٠   | ١٨٢٦٠   | ١٨٢٦٠   | ١٨٢٦٠   |
| ٨٣- وزارة العدل                            | ٧٠٠٠٠   | ٧٠٠٠٠   | ٧٠٠٠٠   | ٧٠٠٠٠   |
| ٨٥- وكالة الأنباء الإخبارية                | ٦٨٧٨٠   | ٦٨٧٨٠   | ٦٨٧٨٠   | ٦٨٧٨٠   |
| ٨٦- دائرة الثقافة والفنون                  | ٨٦٥٠٠   | ٨٦٥٠٠   | ٨٦٥٠٠   | ٨٦٥٠٠   |
| ٩١- وزارة المواصلات                        | ١٠٠٠٠٠  | ١٠٠٠٠٠  | ١٠٠٠٠٠  | ١٠٠٠٠٠  |
| ٩٢- مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية     | ٧٣٧٧٥   | ٧٣٧٧٥   | ٧٣٧٧٥   | ٧٣٧٧٥   |
| ٩٣- وزارة النقل                            | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     | ٠٠٠     |
| ٩٤- الطيران المدني                         | ٣٣٦٠٨٥  | ٣٣٦٠٨٥  | ٣٣٦٠٨٥  | ٣٣٦٠٨٥  |
| ٩٥- دائرة الارصاد الجوية                   | ٤٨٠٠٠   | ٤٨٠٠٠   | ٤٨٠٠٠   | ٤٨٠٠٠   |
|                                            | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠٠ |

هكذا من الأشهر

## اتفاقية نقل جوي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية البرازيل الاتحادية

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية البرازيلية الاتحادية ، قررتا عقد اتفاقية للنقل الجوي المتكامل فيما بين البلدين ، قد عينا ممثلهما المخولين لهذا الغرض والذين اتفقوا على ما يلي من الشروط :-

### مادة ١

الاطراف المتعاقدة ، ومعاملة بالمثل تمنح كل منهما الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية وملحقها ، كما تكون الخدمات الجوية الدولية المحددة فيما يلي والتي يرجع اليها فيما بعد كخدمات متفق عليها « منشأة ».

### مادة ٢

١. أي من الخدمات المتفق عليها يجب ان تدشن فوراً او في تاريخ لاحق . بموجب خيار الطرف المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق ولكن ليس قبل :-
  - أ. الطرف المتعاقد الممنوحة له هذه الحقوق يجب ان يعين مؤسسة طيران تحمل جنسيته لخطوط المحددة.
  - ب. الطرف المتعاقد الذي منح تلك الحقوق بحيث ان يصدر تصريح التشغيل الضروري لمؤسسة الطيران تمثيلاً مع النصوص الواردة في الفقرة ٢ من هذه المادة - والمادة ٦ .
٢. مؤسسة الطيران المعنية من احد الاطراف المتعاقدة يمكن ان تكون مسؤولة عن ان تثبت لسلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد الآخر بأنها قادرة على ان تفي بالمطلوبات المقررة بموجب القوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل تلك السلطات على عمليات مؤسسات الطيران الدولية .
٣. الاطراف المتعاقدة تحتفظ بحق استبدال مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية اصلاً بمؤسسات طيران وطنية اخرى بموجب اشعار مسبق للطرف المتعاقد الآخر ، كل الشروط في الاتفاقية الحالية وملحقها يجب ان تطبق على المؤسسة المعنية الجديدة .

### مادة ٣

١. حتى يمكن تجنب ممارسات التمييز ، ولتحقيق معاملة متساوية اتفقاً على ما يلي :
  - أ. الاكلاف والرسوم والتي اي من الطرفين المتعاقدين يفرضها او ان يكون مخولاً لفرضها على مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر مقابل استعمال المطارات والتسهيلات الاخرى يجب ان لا تكون اعلى من تلك الاكلاف والرسوم المدفوعة من قبل طائراته الوطنية والعامة على خدمات جوية دولية مشابهة مقابل استعمالها لهذه المطارات والتسهيلات .

ب. الوقود ، زيوت التشحيم وقطع الغيار والمندخلة الى اقليم الطرف المتعاقد الواحد او الموضوع على متن طائرة تابعة للطرف المتعاقد الآخر ، في ذلك الاقليم سواء مباشرة بواسطة مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخير وسواء على حساب تلك المؤسسة لاستعمال البيع لطائرتة المملوكة على الخدمات المحددة يجب ان تعامل بنفس المعاملة الممنوحة للمؤسسات الوطنية العاملة على النقل الجوي الدولي ، بخصوص الضرائب الجمركية ، رسوم التفتيش و / أو أية رسوم وضرائب وطنية اخرى .

ج. طائرات احد الطرفين المتعاقدين والمستعملة في عمليات الخدمات المتفق عليها والوقود ، زيوت التشحيم المعدات المتعارف عليها وقطع الغيار من أجل صيانة واصلاح الطائرة وايضاً مؤن الطائرة بما فيها الطعام ، المشروبات والدخان ، والعائدة على متن الطائرة يجب ان تعفى من الرسوم الجمركية : رسوم التفتيش وأية ضرائب اخرى مشابهة او رسوم في اقليم الطرف المتعاقد الآخر حتى ولو استعملت او استهلك في رحلات ضمن ذلك الاقليم .

٢. البضائع المشار اليها في الفقرة اعلاه والتي تخضع للاعفاءات المقررة هناك يجب ان لا تنزل من الطائرة ضمن اقليم الطرف المتعاقد الاخر بدون موافقة السلطات الجمركية لذلك الطرف ، وعندما لا تستعمل من قبل مؤسسات الطيران نفسها يجب ان تكون خاضعة لاشراف تلك السلطات .

٣. الركاب ، الامتعة ، البضائع والمغارة الى اقليم احد الطرفين المتعاقدين بالترانزيت والذين يقوا في منطقة المطار يجب ان يخضعوا فقط للمراقبة الموضوعية لتلك المنطقة ، الامتعة والبضائع بالترانزيت المباشر يجب ان تكون معفاة من الرسوم الجمركية ، الرسوم والاكلاف .

#### مادة ٤

شهادات الصلاحية ، شهادات الكفاءة والرخص الصادرة والسارية المفعول مجدداً من قبل سلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين والتي لا تزال سارية المفعول يجب ان تكون معترف بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر لاغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها .

على اية حال ، للطرفين المتعاقدين الاحتفاظ بحق رفض الاعتراف بشهادات الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياها من قبل سلطات الطرف المتعاقد الاخر او دولة اخرى لغرض الطيران فوق اقاليمها .

#### مادة ٥

١. القوانين والانظمة والمرعية لدى الطرف المتعاقد الواحد والمتعلقة بالدخول الى اراضيه ، البقاء والخروج منها لطائرة مستخدمة في الخدمات الملاحية الدولية او المخصصة للعمليات والملاحة الجوية لهذه الطائرة ضمن اراضيه يجب ان تطبق على الطائرة التابعة للمؤسسة او للمؤسسات المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر .

٢. القوانين والانظمة المرعية لدى الطرف المتعاقد الواحد والمتعلقة بدخول الركاب طاقم الطائرة والبضائع ، والمتعلقة بالدخول ، الخروج ، المنجرة ، تجاوزات السفر ، الجمارك والحجز الضحي بحيث ان تطبق على الركاب ، طاقم الطائرة والبضائع للطائرة التابع للمؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر اثناء وجودها في اقليم الطرف المتعاقد الاول .

#### مادة ٦

١. اي من الطرفين المتعاقدين يحتفظ بحقه في أن يسحب تصريح التشغيل للمؤسسة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر عندما لا يكون مقتنعاً بأن ملكية تلك المؤسسة الجوهرية والرقابة الفعلية عليها لا تعود الى رعايا الطرف المتعاقد .

٢. المؤسسة المعنية قد تجد من قبل سلطات الطيران للطرف المتعاقد الاخر وبموجب نصوص تصريح التشغيل القانوني او ان تجد بأن اجازة التشغيل كلياً او جزئياً قد علفت لمدة شهر او ثلاثة اشهر :-

أ. في حالة عدم تطبيقها للقوانين والانظمة المحددة في المادة ٥ من هذه الاتفاقية واية قواعد حكومية وضعت لقيام المؤسسات المعنية باداء وظائفها .

ب. عندما تكون الطائرات العاملة على الخدمات المتفق عليها لا يقودها احد من رعايا احد من الطرفين المتعاقدين او الاخر . فيما عدا حالات التدريب لرحلة يشرف عليها مدرسون تحولون رسمياً من جهات مسؤولة للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة وخلال فترة التدريب .

٣. في حالة تكرار وقوع المخالفات المشار اليها في الفقرة اعلاه يوقف العمل بالرخصة .

٤. التوقيف المشار اليه في الفقرة ١ و ٣ من هذه المادة يجب ان يكون ذا مفعول بعد اجراء المشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر فقط ، هذه المشاورات يجب ان تبدأ خلال ( ٦٠ ) ستون يوماً من الاشعار .

#### مادة ٧

سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين تبقى على اتصال دائم لضمان التعاون الوثيق في جميع المسائل المتعلقة بالاتفاقية الحالية من اجل توفير القناعة لدهما بأنها مطبقة .

#### مادة ٨

١. اذا شعر اي من الطرفين المتعاقدين بالرغبة لتعديل اي من نصوص الملحق لهذه الاتفاقية ، له ان يطلب المشاورات فيما بين سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين ، هذه المشاورات تبدأ خلال ستون يوماً من تاريخ الاشعار .

٢. نتائج المشاورات يجب ان تدخل الى حيز النفاذ بعد تأكيدها بتبادل المذكرات عبر الطرق الدبلوماسية .

#### مادة ٩

١. المنازعات بين الاطراف المتعاقدة فيما يتعلق بتفسير او تنفيذ هذه الاتفاقية او ملحقها والتي لا يمكن حلها بطرق المفاوضات او المشاورات يجب ان تقدم الى هيئة تحكيم قضائية طبقاً للاجراءات الواردة في المادة ٨٥ من المعاهدة الدولية للطيران المدني المعقودة في شيكاغو ١٩٤٤ حول تشكيل وظائف تلك الهيئة التحكيمية .

٢. الاطراف المتعاقدة يجب ان تبذل جهودها لتنفيذ القرار القضائي .

#### مادة ١٠

كلما تمت الموافقة على معاهدة طيران جماعية من قبل الطرفين المتعاقدين واصبحت سارية المفعول ، يجب ان مدل هذه الاتفاقية بحيث تكون نصوصها متمشية وجوياً مع تلك النصوص في المعاهدة الجديدة .

هكذا من الأشهر



## مادة ١١

هذه الاتفاقية وملحقها واية اصاب لاحقة متعلقة بها ايضاً والتي يمكن ان تكون متممة او ممددة لما يجب ان تسجل لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

## مادة ١٢

اي من الطرفين المتعاقدين وفي اي وقت له ان يشعر الطرف المتعاقد الاخر برغبة في اثناء هذه الاتفاقية . وفي نفس الوقت ان يجري نفس الاتصال للمنظمة الدولية للطيران المدني ، اثناء هذه الاتفاقية يجب ان يدخل الى حيز النفاذ ، بعد مرور ( ١٢ ) اثني عشر شهراً على تاريخ تسلم الاشعار من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، الا اذا سحب بالاتفاق المشترك بين الاطراف قبل مرور تلك المدة ، واذا لم يتسلم الطرف المتعاقد الاخر ذلك الاشعار المرسل له ، فيجب اعتبار انه قد تسلم الاشعار بمرور ( ١٤ ) اربعة عشر يوماً على تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني لذلك الاشعار .

## مادة ١٣

هذه الاتفاقية تلغي كافة الرخص ، الامتيازات والتصاريع الموجودة في تاريخ دخولها الى حيز النفاذ والتي كانت قد منحت لاي سبب من احد الاطراف المتعاقدة للمنظمة التابعة للطرف المتعاقد الاخر .

## مادة ١٤

لغرض هذه الاتفاقية وملحقها :-

أ . تعني عبارة « سلطات الطيران » في حالة المملكة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني وفي حالة جمهورية البرازيل الاتحادية وزير الطيران وفي كلتا الحالتين اي شخص او وكالة غزوة قانونياً لممارسة الوظائف التي تمارسها تلك السلطات حالياً .

ب . تعني عبارة « المؤسسة المعنية » والعائدة لاي مؤسسة تكون قد اختارتها الاطراف المتعاقدة لاستثمار الخدمات المتفق عليها وفيما يتعلق بالاتصال الكتابي الذي يجب ان يكون قد اتخذ من قبل سلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد الاخر ، طبقاً للمادة ٢ فقرة ١ بند ب من هذه الاتفاقية .

ج . اصطلاح « اقليم » يجب ان يكون له نفس المعنى المعطى له في المادة ٢ من المعاهدة الدولية للطيران المدني الموقعة في شيكاغو ١٩٤٤ .

د . التعاريف « مؤسسة طيران » ، « الخدمة الجوية » ، « الخدمة الجوية الدولية » و « التوقف لاجراض غير تجارية » هي نفس تلك الواردة في المادة ( ٩٦ ) من المعاهدة الدولية للطيران المدني المشار اليها اعلاه .

## مادة ١٥

١ . هذه الاتفاقية يجب ان تدخل الى حيز النفاذ بعد ان تكون الشروط الدستورية لدى الطرفين المتعاقدين قد استكملت ، اي من الطرفين المتعاقدين يجب ان يبلغ الطرف المتعاقد الاخر فوراً عن اثناء تلك الاجراءات .

٢ . اي من الطرفين المتعاقدين يجب ان يشعر الطرف الاخر بالطرق الدبلوماسية عن تنفيذ هذه الاجراءات الدستورية الضرورية كي تدخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ في اخر تاريخ لذلك الاشعار .

٣ . على اية حال ، الاتفاقية يجب ان تدخل الى حيز النفاذ في تاريخ توقيعها . رسمياً ، بحدود الصلاحيات الادارية لسلطات الطيران المدني .

وقعت في في اليوم من على نسختين اصليتين ، باللغة الانجليزية والبرتغالية كلاهما معتمدين .

## ملحق

## الفصل ١

الاطراف المتعاقدة تمنح كل منها الاخر الحق بالعمل على الخدمات المتفق عليها على الخطوط والمطارات في نقاط محددة في جداول الخطوط المرفقة فيما يلي . من قبل المؤسسة المعنية او المؤسسات المعنية طبقاً للشروط الواردة في هذا الملحق .

## الفصل ٢

١ . وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الملحق ، يمنح كل طرف متعاقد للمؤسسات المعنية من الطرف المتعاقد الاخر ولغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها ، على الطرق المحددة ، الحقوق التالية : -

أ . حق التحميل والتنزيل للركاب والبضائع والبريد والتي تكون نقطة منشؤها ونقطة مقصدها واقعة في اقليم الطرف المتعاقد .

ب . حق التحميل والتنزيل للركاب والبضائع والبريد في حركة دولية ، منقولة الى او من نقاط هبوط في اقطار مشمولة في جدول الطرق غير تلك التابعة للاطراف المتعاقدة .

٢ . كل طرف متعاقد يصرح بالتخليق فوق اراضيه للمؤسسة او للمؤسسات المعنية من الطرف المتعاقد الاخر مع او بدون هبوط في نقاط مشمولة في جدول الطرق .

٣ . تنفيذ الفقرات اعلاه تخضع للشروط المنصوص عليها في الفصل ٣ .

## الفصل ٣

١ . يجب ان يكون الغرض الاساسي للخدمات المتفق عليها تقديم سعة لمتطلبات الحركة .

٢ . ان استغلال تلك الخدمات من حيث المبدأ لعمليات الطرق او المقاطع من الخطوط العامة لكلا الطرفين المتعاقدين يحتمل الاخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسات المعنية كما انه يتحتم ان تكون تلك الخدمات المنجزة من قبل اي منها غير متأثرة بدون وجه حق ، لكي تكون مبادئ المعاملة بالمثل مؤكدة ، يجب ان تكون هناك عدالة ومعاملة متساوية ممنوحة للمؤسسات المعنية للطرفين المتعاقدين وحتى تتمكن من تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة في الجداول المرفقة بشروط متساوية .

٣ . الحق للمؤسسة المعنية من احد الطرفين المتعاقدين لتحميل وتنزيل في نقاط محددة على الطرق حركة دولية متوجهة الى او من اقطار ثالثة غير تلك التابعة للاطراف المتعاقدة يجب ان يكون استثمارها في تلك الطريقة التي يجب ان تكون السعة متساوية لـ : -

أ . متطلبات الحركة فيما بين بلد الاصل وبلاد الوصول .

ب . متطلبات عمليات الخدمات المتفق عليها الاقتصادية .

ج . متطلبات الحركة القائمة في اقاليم منطاة بالخدمات مع الاخذ بالاعتبار مصلحة الخدمات المحلية والاقليمية

## الفصل ٤

١ . سلطات الطيران المدني في الطرفين المتعاقدين يجب ان تجري التشاور فيها ببناء على طلب احدها كي تقرر فيما اذا كانت المبادئ المعان عنها في الفصل ٣ مراعاة من قبل المؤسسات المعنية ، وبشكل خاص لصمان عدم تسرب جزء من الحركة بشكل غير عادل من احدى المؤسسات المذكورة .

٢ . على سلطات الطيران في اي من الطرفين المتعاقدين وبناء على طلب سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر ومن فترة الى اخرى او في اي وقت ان تقوم بتزويدها بالاحصائيات المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر متطابقة مع الخدمات المتفق عليها ، هذه الاحصائيات يجب ان تحتوي على جميع العناصر الضرورية التي تقرر احجـم الحركة فيما يتعلق نقاط الاصل والوصول .

هكذا من الأشهر

## الفصل ٥

١. الاسعار التي تخصمها مؤسسات الطيران المعنية من احد الطرفين المتعاقدين من اجل نقل الركاب والبضائع والقاصدة الى أو من اقليم الطرف المتعاقد الاخر بحيث أن توضع بمستويات معقولة مع الاخذ بالاعتبار لجميع العوامل المتعلقة ، والتي تشمل تكاليف التشغيل ومميزات الخدمة والربح المعقول والاسعار المحصلة من قبل المؤسسات الاخرى على نفس الخطوط أو الخطوط المشابهة مع ملاحظة التكلفة المفروضة من قبل اتحاد النقل الجوي الدولي .
٢. الاسعار المنشأة يجب ان تقدم للموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المدني في الطرف المتعاقد الاخر على الاقل قبل ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ دخولها الى حيز النفاذ . وفي حالات خاصة هذه المهلة يمكن ان تختصر اذا وافقت تلك السلطات على ذلك .
٣. اذا ولاءي سبب كان ، لم يكن بالامكان اقرار تعرفه معينة طبقاً للنصوص التي وردت سلفاً او انه خلال مدة الخمسة عشر يوماً (١٥) الاولى من المهلة المحددة اي من الطرفين المتعاقدين اشعر الطرف الاخر بعدم موافقته على اي تعرفه تكون قد قدمت له ، فان سلطات الطيران المدني في الطرفين المتعاقدين يجب ان تعمل لاقرار هذه التعرفة باجتماع للمشاورات يدعى له .
٤. التعريفات المنشأة طبقاً للشروط في هذا الفصل يجب ان تظل سارية المفعول حتى يتم انشاء تعرفه جديدة طبقاً لنفس الشروط .
٥. التعريفات المحصلة بواسطة المؤسسات المعنية او احد الطرفين المتعاقدين في مجال خدمة نقاط عامة لكلا الطرفين او نقاط مشمولة على خطوط عامة لكلا الطرفين فيها بين اقليم احد الطرفين المتعاقدين واقطار ثالثة يجب ان لا تكون اقل من تلك المحصلة بواسطة المؤسسات التابعة للطرف الاخر من اجل عرض خدمات مشابهة .
٦. المؤسسات المعنية من طرف متعاقد واحد يجب ان لا تعطي لنفسها او بالوساطة مباشرة ، وغير مباشرة خصومات او تخفيضات او اية تفضيلات على الاسعار النافذة فيها عدا تلك المنصوص عليها في الحلول المتفق عليها مسبقاً قبل الطرفين المتعاقدين .

## الفصل ٦

جداول التوقيت ( الجداول ) يجب ان توضح نوع وطراز و تكوين الطائرة العاملة وايضاً عدد الخدمات ونقاط الهبوط ويجب ان تقدم من المؤسسات المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين الى سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الاخر على الاقل ثلاثون (٣٠) يوماً قبل بدء تاريخ دخولها الى حيز التنفيذ . هذه الجداول يجب ان تتم الموافقة عليها خلال المدة المشار اليها اعلاه الا اذا تضمنت تبديل نقاط الهبوط او السعة بما لا يتلاءم مع ما حدد في هذا الملحق .

## الفصل ٧

١. التبديل الثاني في الخطوط يجب ان لا يكون موقوفاً على اشعار سابق فيما بين الاطراف المتعاقدة بالاتجاهات المتبادلة من احدى سلطات الطيران المدني الى السلطات الاخرى تكون مقنعة :
  - أ. شمول او تعطيل نقاط الهبوط في اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .
  - ب. حلف نقاط الهبوط في اقليم بلدان ثالثة .
٢. تبديل الخطوط المتفق عليها بان تشمل نقطة هبوط غير منصوص عليها في ملحق الطرق ، خارج اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة يجب ان تكون خاضعة لاتفاق سابق فيما بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين .

## جدول الطرق الاردنية

| نقاط البعد               | نقاط التوسط   | نقاط في البرازيل | نقاط ما وراء  |
|--------------------------|---------------|------------------|---------------|
| (١)                      | (١)           | (١)              | (١)           |
| نقاط في الاراضي الاردنية | القاهرة       | ريودي جانيرو     | مونتيفيديو أو |
|                          | لاغوس         | و / او ساو باولو | برونس ايرس    |
|                          | أكرا أو ايجان |                  | سانتياغو      |
|                          | دكار          |                  |               |

ب-٢

| نقاط في الاراضي الاردنية | القاهرة          | ريودي جانيرو     | مونتيفيديو أو |
|--------------------------|------------------|------------------|---------------|
|                          | طرابلس أو بنغازي | و / او ساو باولو | برونس ايرس    |
|                          | تونس             |                  | سانتياغو      |
|                          | الجزار           |                  |               |
|                          | دكار             |                  |               |

ملحوظة : -

١. تطبيق هذا الجدول يتم بموجب الفصل (٧) من الملحق .

٢. اختيار احد الطرق المشار اليها اعلاه يتضمن الغاء الطريق الاخر .

هكذا من الملحق